



جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني
في ميدان علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم مالية ومحاسبية
تخصص: مالية مؤسسة
بعنوان :

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للمياه وحدة ورقلة
(2018-2020)

- من إعداد الطالبين:
- بافلح سعد الدين
- عصماني محمد رستم

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 19 جوان 2023
أما اللجنة المكونة من السادة:

- د / قوريشي (أستاذ محاضر- جامعة قاصدي مرباح قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
- د/ محمد قوجيل (أستاذ محاضر قسم أ- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا
- د / الهلة محمد (أستاذ محاضر- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022



جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني
في ميدان علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم مالية ومحاسبية
تخصص: مالية مؤسسة
بعنوان :

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للمياه وحدة ورقلة
(2018-2020)

- من إعداد الطالبين:
- بافلح سعد الدين
- عصماني محمد رستم

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 19 جوان 2023
أما اللجنة المكونة من السادة:

- د / قوريشي (أستاذ محاضر- جامعة قاصدي مرباح قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
- د/ محمد قوجيل (أستاذ محاضر قسم أ- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا
- د / الهلة محمد (أستاذ محاضر- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الإهداء:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين
أهدي هذا العمل إلى:
من ربنتي وأنارت دربني وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان
في هذا الوجود الوالدة الحبيبة
إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه
الوالد الكريم أدامه الله عليا
إلى من ساهموا معنا في إتمام هذا العمل، إلى أصدقائنا ورفقاء دربنا
إلى جميع أساتذة تخصص : مالية مؤسسة
إلى كل الزملاء في الدفعة: 2023/2022

سعد الدين

الإهداء:

الحمد لله الذي وهب لنا نعمة العلم، وما كنا لتصل إلى هنا لولا فضله

والصلاة و السلام عل الحبيب المصطفى.

أتقدم بإهداء هذا العمل المتواضع و الناجح في الدراسة إلى الذين يؤمنون بالله ربا
وبالإسلام ديناً و محمد صلى الله عليه وسلم نبياً و رسولاً.
إلى فيض الحنان إلى العين الساهرة لأجل أن أنام إلى التي حملتني جنينا و لا زالت
ترعاني

إلى التي تقف الكلمات عاجزة في ذكر فضلها وتعجز العبارات عن وصفها، "
أمي الغالية."

إلى الذي أشعل نفسه شمعة لينير لي دربي على الذي ضحى لأصل أنا إلى الذي
أعطاني من السنين عمره إلى مصدر فخري و تاج رأسي إلى من كان يهيم الليالي
لأحقق أنا أمالي وأسمو في الأعالي إليك
"أبي الغالي."

إلى إخوتي نوفل ،محمد هواري ،عبد الرحيم حفظهم الله ووقفهم في دراستهم وحياتهم
إنشاء الله.

إلى أهلي و أحبائي و أقاربي كل فرد باسمه خاصة عمتي ومعلمتي نواره.
إلى جميع أصدقاء وبالأخص رفاق الدرب طيلة هذه السنوات.
إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

محمد رستم

الشكر:

بسم الله الرحمن الرحيم : " رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ
الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ
وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ "
صدق الله العظيم-

فالحمد لله عز وجل الذي أعاننا ويسر السبيل لانجاز هذا العمل كما اخص
بالشكر

والامتحان أستاذنا الكريم "غوجيل محمد" على ما قدمه لنا من نصائح
وتوجيهات
وإرشادات قيمه أفادتنا أثناء الانجاز هذا العمل دون أن ننسى تقديم الشكر
الجزيل
إلى كل عمال شركة الجزائرية للمياه فرع لاسيليس "مؤسسة التربص" على
حسن
استضافتهم لنا ومنحهم من وقتهم الثمين الذين لم يبخلوا علينا خاصة
مؤطرنا
"مخرمش أحمد" و توجيهات "تومي ابراهيم و. صالحه بوعمامة"
وفي الأخير اشكر كل من ساعدني في هذا العمل المتواضع من بعيد أو قريب
لكل هؤلاء لهم منا فائق التقدير والعرفان.

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة والتي تحمل عنوان (دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الجزائرية للمياه)
لإبراز أهمية التحليل المالي والتطرق الى تحليل الوضعية المالية لمؤسسة الجزائرية للمياه من 2018 الى 2020
ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، اعتمدنا في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على
الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة باستخدام المنهج الوصفي ، ومن خلالها تم الحصول على البيانات
الثانوية والتي شكلت الجانب النظري للدراسة. أما الجانب التطبيقي (العملي) فقد اعتمدنا على إعداد دراسة
تحليلية للوضعية المالية للمؤسسة باستخدام المنهج التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة.
ولقد توصلنا من خلال هذه ال دراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:
- يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية للمياه ،لأنه يساعد
المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها .
- لكي يقوم المسير بمهامه أحسن الظروف لابد من وجود أدوات وتقنيات تساعده في اتخاذ القرارات المالية
ومن بين هذه الأدوات نجد مؤشرات التوازن المالي و نسب مالية.
الكلمات المفتاحية : مؤشر توازن مالي. تحليل مالي . تشخيص مالي. قوائم مالية.

Le résumé de l'étude :

Cette étude intitulée "Le rôle de l'analyse financière dans le diagnostic de la situation financière de la Société Algérienne des Eaux" vise à mettre en évidence l'importance de l'analyse financière et à examiner l'analyse de la situation financière de la Société

Algérienne des Eaux au cours des années 2018/2019/2020. Pour atteindre les objectifs de l'étude et répondre à ses questions, nous avons adopté la collecte de données liées au sujet sur les littératures et les études antérieures en utilisant la méthode descriptive. Par cette méthode, nous avons obtenu les données secondaires qui ont constitué le côté théorique de l'étude. Pour le côté pratique, nous avons utilisé la méthode d'analyse pour tester les hypothèses de l'étude. Nous avons conclu de cette étude un ensemble de résultats importants, notamment :

- L'analyse financière est un moyen efficace et un outil pour diagnostiquer la situation financière de la Société Algérienne des Eaux, car elle aide le gestionnaire financier à diagnostiquer la situation financière de l'entreprise et à découvrir sa politique et les conditions dans lesquelles elle se trouve.

- Pour que le gestionnaire exerce ses fonctions dans les meilleures conditions, il doit disposer d'outils et de techniques l'aidant à prendre des décisions financières, notamment les indicateurs de l'équilibre financier et les ratios financiers.

Les mots-clés de l'étude sont : indicateurs de l'équilibre financier, analyse financière, diagnostic financier, états financiers.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
II-III	الإهداء
IV	الشكر
V	ملخص الدراسة
VI-VII	الفهرس المحتويات
-VII VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الملاحق
IX	قائمة الرموز والاختصارات
أ	مقدمة
الفصل الأول : الإطار النظري لتحليل المالي	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي
3	المطلب الأول: مفهوم وأهمية التحليل المالي
4	المطلب الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي
5	المطلب الثالث: أنواع وخطوات التحليل المالي
7	المبحث الثاني: آلية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية
7	المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي
8	المطلب الثاني: طرق وأدوات التشخيص المالي
10	المطلب الثالث: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي ونسب السيولة وجدول حساب النتائج .
20	المبحث الثالث: أدبيات تطبيقية والقيمة المضافة للبحث
20	المطلب الأول: أدبيات تطبيقية محلية
24	المطلب الثاني: أدبيات تطبيقية أجنبية
25	المطلب الثالث: ما يميز هذه الدراسة عن دراسات السابقة
26	خلاصة الفصل الأول
32	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة ورقلة
28	تمهيد
29	المبحث الأول: تعريف المؤسسة الجزائرية للمياه وحدة ورقلة .
29	المطلب الأول: مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة ورقلة
29	المطلب الثاني: تقديم دائرة المالية والمحاسبة
31	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لشركة الوطنية للمياه
31	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية لسنوات الثلاث
33	المطلب الثاني: عرض الميزانية المالية والمختصرة وفقا لأغراض التحليل المالي

35	المطلب الثالث: عرض جدول حساب النتائج
36	المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية
36	المطلب الأول: حساب مؤشرات التوازن المالي
40	المطلب الثاني: حساب النسب المؤوية
48	المطلب الثالث: جدول حساب النتائج
48	المطلب الرابع: إختبار ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة
49	خلاصة الفصل
51	الخاتمة
54	قائمة المراجع
xi-i	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
25	الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.	1
31	الميزانية المالية جانب (الأصول) لسنوات (2020/2019/2018)	2
32	الميزانية المالية جانب (الخصوم) لسنوات (2020/2019/2018)	3
33	الميزانية المالية وفقا لأغراض التحليل المالي لسنوات الدراسة جانب (الاصول) (2020/2019/2018)	4
34	الميزانية المالية وفقا لأغراض التحليل المالي لسنوات الدراسة جانب (الخصوم) (2020/2019/2018)	5
35	الميزانية المالية المختصرة جانب الاصول لسنوات (2020/2019/2018)	6
35	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنوات (2020/2019/2018)	7
35	جدول حساب النتائج لسنوات (2020/2019/2018)	8
37	حساب رأس المال العامل الدائم من أعلى الميزانية	9
37	حساب رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية	10
38	حساب رأس المال العامل الخاص	11
38	حساب رأس المال العامل الإجمالي	12

38	حساب رأس المال العامل الأجنبي	13
39	حساب احتياجات رأس المال العامل	14
39	حساب الخزينة الطريقة الأولى	15
39	حساب الخزينة الطريقة الثانية	16
40	حساب نسبة سيولة التداول	17
40	حساب نسبة السيولة السريعة	18
41	حساب نسبة السيولة الجاهزة	19
41	حساب نسبة هيكل الأصول الثابتة	20
42	حساب نسبة هيكل الأصول المتداولة	21
42	حساب هيكل الأموال الدائمة	22
42	نسبة هيكل الديون قصيرة الأجل	23
43	حساب نسبة التمويل الدائم:	24
43	حساب نسبة التمويل الذاتي:	25
44	نسبة الاستقلالية المالية:	26
44	حساب نسبة قابلية السداد:	27
45	حساب نسبة هامش الربح.	28
45	حساب نسبة هامش صافي الربح.	29
45	حساب العائد على الأصول:	30
46	حساب معدل دوران الموجودات.	31
46	حساب المردودية المالية.	32
46	حساب مردودية الاقتصادية	33
47	حساب التغير في القيمة المضافة	34
47	نسبة القيمة المضافة على رقم الأعمال.	35
47	نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة.	36
48	نسبة إجمالي فائض الاستغلال على رقم الأعمال.	37

قائمة الملاحق

اسم الملحق	رقم الملحق
جدول الميزانية المالية جانب الاصول سنة 2020	ملحق (1)
جدول الميزانية المالية جانب الخصوم سنة 2020	ملحق (2)
جدول الميزانية المالية جانب الاصول سنة 2019	ملحق (3)
جدول الميزانية المالية جانب الخصوم سنة 2019	ملحق (4)
جدول الميزانية المالية جانب الأصول سنة 2018	ملحق (5)
جدول الميزانية المالية جانب الخصوم سنة 2018	ملحق (6)
جدول حساب النتائج سنة 2019	ملحق (7)
جدول حساب النتائج سنة 2018	ملحق (8)
جدول حساب النتائج سنة 2020	ملحق (9)
الهيكل التنظيمي لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة ورقة	ملحق (10)

قائمة الرموز و الاختصارات

الاختصار	الدلالة بالعربية
FRNG	رأس المال العامل الصافي الإجمالي
BFR	احتياجات رأس المال العامل
BFRE	احتياج لرأس المال العامل للاستغلال
BFRHE	احتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال
TNg	الخزينة الصافية الإجمالية

المقدمة

مقدمة:

تواجه المؤسسات الاقتصادية اليوم تحديات كبيرة بسبب التعقيد المتزايد والتغير السريع في بيئة الأعمال. ومن أجل التكيف مع تلك التحديات، تعتمد تلك الشركات بشكل كبير على إعداد استراتيجيات قوية تساعد على الاستجابة بسرعة لأي تحديات ومناخ في سوق العمل. ومع ذلك، فإن إعداد الإستراتيجية وحده ليس كافياً، حيث يجب على المؤسسة أن تولي اهتماماً خاصاً بتنفيذ تلك الإستراتيجية على أرض الواقع وإدارة الموارد بحكمة، لتحقيق أهدافها المرجوة والحفاظ على الاستمرارية والنمو بشكل مستمر. ومن أجل ذلك، يجب التركيز أيضاً على تحليل أداء المؤسسة بشكل دوري واستباقي وتحديد النقاط القوية والضعيفة وتصحيح الإختلالات الناشئة، وخاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد المالية. وبالتالي، يمكن القول أن التكامل والتفاعل بين الموارد المختلفة هو أحد أهم مداخل النجاح في تطبيق الإستراتيجية الصحيحة وتحسين أداء المؤسسة. و يعتمد التسيير المالي حسب النظرية المالية على تعظيم قيمة المؤسسة، والحفاظ على توافر واستخدام الموارد المالية بشكل فعال. ويتطلب ذلك أن تكون المؤسسة قادرة على تقييم أداءها المالي والاقتصادي عن طريق استخدام البيانات المتوفرة داخل وخارج المؤسسة.

و يتيح التحليل المالي للمؤسسة إمكانية إجراء تحليل شامل لوضعيتها المالية والاقتصادية، وتحديد النقاط الضعيفة والقوية في أدائها، وتصحيح الإختلالات الناشئة قبل حدوثها، مما يساعد في تحقيق النجاح المالي والاستمرارية للمؤسسة، و يعتبر التشخيص المالي وسيلة مهمة تستخدم لتحليل وتقييم أداء المؤسسة، وتحديد العوائد المستقبلية، وتساعد في اتخاذ القرارات المالية صائبة، وتنفيذ الإستراتيجيات الناجحة.

انطلاقاً مما سبق فإن الإشكالية الأساسية التي ستحاول الإجابة عنها هي كالتالي:

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الجزائرية للمياه

و تتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية نذكر من أبرزها :

- لمقصود بالتحليل المالي ؟

- كيف تساعد أدوات التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة؟

- ما الوضعية المالية الحالية التي تمر بها مؤسسة الجزائرية للمياه؟

❖ فرضيات الدراسة:

- أن المؤشرات المالية تمثل مصداقية ودقة عالية في تحديد الأداء المالي للمؤسسة.
- أن التحليل المالي يساعد على كشف المشاكل المالية في المؤسسة وتحديد الحلول المناسبة لها.
- أن المؤشرات المالية يمكن أن تختلف من مؤسسة إلى أخرى، وتختلف حسب نوع العمل والصناعة التي تعمل فيها المؤسسة.

❖ أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في كون موضوع دور التحليل المالي يمكن في تحديد نقاط القوة والضعف انطلاقاً من تحليل قوائم المالية للمؤسسة تحت الدراسة و التوصل إلى النتائج التي نستطيع من خلالها الحكم على وضعية المؤسسة.

❖ أهداف الدراسة:

- معرفة دور أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لشركة الجزائرية للمياه.
- معرفة أهمية الدراسة التطبيقية و الواقعية لتحليل المالي.
- معرفة مدى احترام المؤسسة لمبدأ التوازن المالي وتحقيقها لأهدافها المسطرة.
- التعرف على ما مدى مصداقية القوائم المالية.

❖ أسباب اختيار الموضوع: يرجع اختيار الموضوع إلى أسباب موضوعية و ذاتية نذكر منها .
أسباب موضوعية :

- يعتبر موضوع تحليل المالي أول واهم مرحلة في التشخيص المالي للمؤسسة.
- معرفة أدوات و تقنيات المستخدمة في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة.

أسباب ذاتية:

- ملائمة الموضوع لمجال التخصص (مالية مؤسسة) .
- كثرة المراجع المتعلقة بالتحليل المالي وهذا ييسر الحصول على معلومات غنية.
- الرغبة في تطبيق واستخدام المكتسبات الدراسية في ارض الواقع.

❖ منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث و الأسئلة الفرعية ومعرفة مدى صحة الفرضيات استخدمنا المنهج التحليلي الوصفي حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى استخدام المنهج الوصفي لتعريف بمختلف المفاهيم الأساسية لتحليل المالي والتشخيص المالي على حد سواء، وفي الفصل الثاني استخدمنا المنهج التحليلي من أجل تحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة.

❖ فترة التربص:

-الحدود المكانية:

تمت هذه الدراسة في الشركة الوطنية للمياه وحدة ورقلة .

- الحدود الزمنية:

تمت هذه الدراسة خلال فترة الممتدة من 2023/03/12 إلى 2023/03/30.

-الحدود الموضوعية:

سوف نتطرق في هذه الدراسة الى دراسة متغيرين المتغير الأول (المستقل) التحليل المالي، والمتغير الثاني (التابع) تشخيص المالي.

❖ مرجعية الدراسة:

تم الاعتماد في الجانب النظري على الكتب والمجلات العلمية ومطبوعات محاضرات ومذكرات سابقة. أما الجانب التطبيقي فاعتمدنا على القوائم المالية و المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.

❖ صعوبات الدراسة:

- صعوبة الوصول إلى بعض المراجع منها الكتب
- صعوبة ترجمة القوائم المالية للمؤسسة بسبب ضعف شبكة الانترنت ما أدى إلى تعطل العمل.
- صعوبة فهم بعض المصطلحات بعد ترجمة القوائم المالية للمؤسسة نظرا إلى أن الملاحق لا تتوفر على ايضاحات التي نرغب فيها.

❖ هيكل الدراسة: تنقسم الدراسة إلى فصلين هما

الفصل الأول: "الإطار النظري للتحليل المالي". و لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وكان المبحث الأول عبارة عن مدخل إلى التحليل المالي لمعرفة ماهيته و أنواعه والجهات المستفيدة منه، وفي المبحث الثاني تناولنا تعريف عام عن التشخيص المالي لمعرفة ماذا يعني التشخيص المالي عامة وماهية خطوات وطرق القيام به ، وفي الأخير تطرقنا إلى مبحث خاص بالأدبيات التطبيقية والقيمة المضافة للبحث.

الفصل الثاني: " تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الوطنية للمياه". حيث قمنا أولا بتقديم المؤسسة التي قمنا بالدراسة الميدانية فيها من خلال تعريف بها وعرض هيكلها التنظيمي وعرض القوائم المالية للمؤسسة في المبحث الثاني ثم تحليل هذه القوائم في المبحث الثالث باستخدام النسب والمؤشرات التوازن المالي وجدول حساب النتائج لمعرفة دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الجزائرية للمياه .

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل المالي

تمهيد الفصل الأول :

إن التحليل المالي مهمة من مهام التسيير المالي فهو التشخيص للسياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة خلال السنوات الماضية ، و يعتبر التحليل المالي أداة هامة من أدوات الإدارة المالية بحيث يستعمل في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال حساب بعض المؤشرات التوازن والنسب المالية لاكتشاف نقاط القوة وتدعيمها واكتشاف نقاط الضعف لمعالجتها ومعرفة أسبابها لتصحيحها، وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة بعض أهم المفاهيم التحليل و التشخيص المالي من خلال عرض المباحث التالية:

- المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي.
- المبحث الثاني : ماهية التشخيص المالي.
- المبحث الثالث: أدبيات تطبيقية والقيمة المضافة للمبحث.

المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم لمعرفة حالة المؤسسة في فترة معينة (فصل، سنة أو أكثر) باستعمال وسائل و طرق تهدف مجملها إلى فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال تعريف التحليل المالي وأهميه وأنواعه وخطواته إضافة إلى ذلك الجهات المستفيدة منه.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التحليل المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى عدة مفاهيم من التحليل المالي وأهميته وهي كتالي

أولاً: تعريف التحليل المالي:

التعريف الأول:

- يمثل مجموعة التقنيات والمناهج التي تبين للمؤسسة كيفية الحفاظ على توازن هيكلها المالي على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد.¹

التعريف الثاني: التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.²

التعريف الثالث: التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها لأجل اتخاذ قرارات مستقبلية.³

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي ما هو إلا دراسة للقوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم، وذلك باستخدام أدوات معينة للوصول إلى نتائج تساعد على تقييم المؤسسة و اتخاذ قرارات مناسبة.

ثانياً: أهمية التحليل المالي:

تكمُن أهمية التحليل المالي في المؤسسة تحقيق ما يلي:⁴

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

المطلب الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

يمكن توضيح الجهات التي تهتم بالبيانات المؤسسة كما يلي:⁵

1- إدارة المؤسسة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي المؤسسة، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها إذ يعتبر التحليل المالي أداة من أجل:

✓ معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها؛

✓ تقييم أداء الإدارات والأقسام وكذلك السياسات الإدارية؛

✓ المساهمة في التخطيط السليم للمستقبل.

¹ نبيل بوفليح، دروس وتطبيقات في التحليل المالي، حسب النظام المحاسبي، ديون المطبوعات الجامعية 2019، ص09،
² اليمين سعاد، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة-العلمة- سطيف، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص3.

³ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، عمان مؤسسة الوراق، 2004، ص21

⁴ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله فلسطين الطبعة الأولى 2008 ص3

⁵ بنية محمد، مطبوعة محاضرات في التحليل المالي (سنة أولى ماستر تخصص تسويق وخدمات، تسويق فندي وسياحي) جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر ص 5

2- الدائنون:

إن أصحاب الديون الطويلة الأجل حملة (السندات التي تصدرها المؤسسة وأصحاب القروض الطويلة الأجل) يركزون بالدرجة الأولى على ربحيتها وهيكلها الرأسمالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها في الحاضر والتوقعات عن هذه الأمور في المستقبل القريب والبعيد، وذلك للتأكد من قدرة المؤسسة في المدى الطويل على النهوض بأعباء التزاماتها الثابتة من فوائد و سداد أقساط، أما أصحاب الديون القصيرة الأجل ومنهم الدائنون التجاريون والمصاريف فيهتمون في المقام الأول بالسيولة النقدية في المؤسسة ويركزون على التحليل بواسطة النسب الدالة على السيولة.

3- المساهمون :

يستفيد المساهمون من نتائج التحليل المالي في تقديم درجة مكافأة مساهماتهم وخطر الخسارة التي يمكن أن يتعرض لها، وبالتالي ينصب اهتمامهم عند التحليل عادة على قدرة المؤسسة على خلق الأرباح حالياً ومستقبلاً، بالإضافة إلى درجة نموها من سنة لأخرى.

4- الموردون :

يهتم الموردون بنتائج التحليل المالي من حيث التأكد من سلامة المركز المالي للمؤسسة وتطور درجة المديونية، وحسب النتائج المتوصل إليها يستطيع المورد أن يقرر الاستمرار في التعامل مع المؤسسة، أو التقليل من ذلك أو إلغاؤه تماماً، لذلك فقبل إعطاء مهلة التسديد، يقوم المورد بتحليل موجه نحو الملائمة على المدى القصير.

5- الزبائن:

يهتم الزبون بنتائج التحليل المالي من خلال التأكد من قدرة المؤسسة على احترام العقود المبرمة مع المورد، فإذا كانت المؤسسة في وضعية مالية غير مستقرة، تتسبب في صعوبات لزيائنها من جراء عدم تسليمها لطلبات في مواعيدها، بالإضافة أن من مصلحة المؤسسة كعميل متابعة مراكز مورديها، خاصة المورد الرئيسي للتأكد من ضمان استمرار التوريد بالمواد الأولية، ومدى إمكانية تخفيض تكلفتها.

6- مصلحة الضرائب :

تهتم بتحديد الضريبة بشكل صحيح ولذلك لوجود اختلاف بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الخاضعة للضريبة.

7- دوائر التخطيط والإحصاء:

تهتم بالتحليل المالي وذلك لنشر المعلومات الإحصائية بشكل دوري.

8- إدارات الأبحاث :

تهتم بنتائج التحليل المالي المعاهد والجامعات من أجل دراسة وتحليل النشاط الاقتصادي الوطني بشكل عام.

9- الغرف التجارية والصناعية

تهتم بالتحليل المالي من أجل البيانات عن مشاريع القطاع الواحد، واستخراج النسب والمؤشرات التي يمكن اعتبارها متوسطات ومعايير يتم الاعتماد عليها في التحليل، كما أن هناك أطراف أخرى تهتم به أيضاً كالجبهة الوصية عن المؤسسة (وزارة ، وولاية بلدية....).

المطلب الثالث : أنواع وخطوات التحليل المالي

نظراً للأهمية البالغة التي يتميز بها التحليل المالي، أدى هذا إلى تعدد أنواعه، وتعدد خطوات القيام به، وصولاً إلى الغاية التي وجد من أجلها، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولاً : أنواع التحليل المالي

يمكن تقسيم التحليل المالي إلى عدة أنواع وذلك استناداً إلى أسس مختلفة ومن أهم هذه الأسس ما يلي:¹

1.1. من حيث نطاقه

- **التحليل المالي على المستوى القومي:** يقصد به تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر التحليل المالي على المستوى القومي جزءاً من التحليل الاقتصادي ويدخل ضمن مجال الاقتصاد السياسي؛

- **التحليل المالي على مستوى المؤسسة:** يقصد به تقييم نشاط المؤسسة، سواء كانت تهدف إلى الربح أو إلى تحقيق عائد اجتماعي من ممارسة نشاطها خلال فترة زمنية معينة.

2.1. من حيث شموليته

- **التحليل المالي الشامل:** وهو تقييم نشاط المؤسسة ومركزها المالي ككل خلال فترة زمنية معينة؛

- **التحليل المالي الجزئي:** هو تقييم جزء معين من نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، مثل: تحليل مصادر التمويل طويلة الأجل، أو تحليل المخزون السلعي، ... إلخ.

3.1. من حيث زمن وقوعه

- **التحليل التاريخي:** ويقصد به تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما معاً خلال فترة زمنية ماضية؛

- **التحليل المستقبلي:** ويقصد به تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما معاً خلال فترة زمنية لاحقة (مستقبلية).

4.1. من حيث طبيعته

- **التحليل الداخلي:** ويقصد به تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما معاً خلال فترة زمنية من قبل الأجهزة المختصة داخل المؤسسة؛

- **التحليل الخارجي:** ويقصد به تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما معاً خلال فترة زمنية من قبل الأجهزة المختصة من خارج المؤسسة.

5.1. من حيث شكله: ينقسم إلى الأنواع التالية:²

- **التحليل الأفقي:** يقصد به تقييم وتحليل وتفصي ومتابعة عنصر واحد بمفرده على مدار عدة فترات زمنية متتالية لتحديد اتجاه ذلك العنصر وتحديد التغير الحاصل في قيمته إما في صورة مطلقة أو صورة نسبة مئوية، وهذا التحليل يأخذ في عين الاعتبار مجموعة من القوائم المالية لعدد من الفترات لأعوام متتابعة، إذ يتم تحديد إحدى تلك السنوات كسنة (أساس) وبقية السنوات كسنوات قياس، ومن خصائص التحليل الأفقي ما يلي:

- يحتاج هذا التحليل إلى مجموعة من القوائم المالية تحتوي نفس العنصر الذي سيجري عليه التحليل؛

- يحتاج هذا التحليل إلى فترات زمنية طويلة تزيد عن ثلاث سنوات أو ثلاث فترات مالية؛

- يقدم هذا النوع تحليل الاتجاه للعناصر التي سيجري عليها التحليل والذي يأخذ أحد الاحتمالات التالية:

• اتجاه العنصر نحو الزيادة؛

• اتجاه العنصر نحو النقصان؛

• اتجاه العنصر متذبذب؛

• اتجاه العنصر ثابت.

¹ حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة - منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1998، ص 48 - 49.

² هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 226-227.

• يقدم هذا التحليل الاستقراء والتنبؤ لاتجاه هذه العناصر في المستقبل على ضوء اتجاهاتها في السنوات الماضية؛

• يقدم تقييم انجازات ونشاطات المؤسسة على ضوء اتجاهات عناصرها.

- **التحليل العمودي:** ينطوي على دراسة العلاقات الكمية بين بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين، يساعد على تقديم للمؤسسة في تلك الفترة واكتشاف نواحي الضعف والقوة ولكن يظل بحاجة لأن يدعم بالتحليل الأفقي.

- **استخراج المركز النسبي:** ويتم ذلك عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمؤسسة بالنسب السائدة في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة، وتؤدي هذه المقارنة إلى اكتشاف انحرافات المؤسسة عما هو سائد في الصناعة، عندها يمكن للإدارة:

- تقييم أداء المؤسسة بالنسبة لمثيلاتها.

- تقييم ربحية المؤسسة في أصولها المختلفة بالنسبة لمثيلاتها.

- اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق التوازن بينها وبين مثيلاتها في الصناعة التي تنتمي إليها.

ثانياً : خطوات التحليل المالي.

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل المالي على جملة خطوات متتابعة، تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل المالي، وبصفة عامة تتمثل خطوات التحليل المالي في:¹

- تحديد الغاية أو الهدف من التحليل المالي، مثل: تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، أو التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، ... إلخ؛

- جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل.

- تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت.

- تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل بالاعتماد على الأدوات المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل.

- اختيار المعيار الملانم لقياس النتائج عليه.

- تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي.

- كتابة الاستنتاجات والتوصيات النهائية.

المبحث الثاني: آلية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

يهدف التشخيص المالي إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أدائها المالي في الفترة الماضية. ويشمل التشخيص المالي تحليل البيانات المالية المتاحة للمؤسسة، مثل القوائم المالية والتقارير المالية الأخرى، واستخدام الأدوات المالية المختلفة لتحليل هذه البيانات، ومن بين هذه الأدوات، تستخدم تقنيات النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي لتحديد مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في العمل وتحقيق العوائد المرجوة .

المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي.

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتشخيص المالي.

مفهوم التشخيص المالي:

للتشخيص المالي عدة مفاهيم و تعريفات نذكر منها:

التعريف الأول: " يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات، بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة مالية " ².

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 25- 26

² الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص45

التعريف الثاني: "يقوم المسير المالي في هذه المرحلة بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي وذلك من أجل تحديد نقاط القوة والضعف للحالة المالية وإيجاد الحلول المناسبة لتفادي الوقوع في نقاط الضعف والمحافظة على نقاط القوة"¹.

التعريف الثالث: "مما سبق يتبين أن المشخص المالي يقوم بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة للخروج بنقاط قوة وضعف الحالة المالية بغية تحضير الحلول المناسبة لتجاوز نقاط الضعف والمحافظة على نقاط القوة ، وتعتبر المعطيات المالية التي تقدمها كل من المحاسبة التحليلية والعمامة قاعدة أساسية للتشخيص بصفتها مصادر المعلومات الرئيسي للشخص المالي ، كما تحتاج عملية التشخيص إلى معطيات حول المحيط المالي للمؤسسة ، والتي من المفروض أن يوفرها نظام المعلومات المالي ، وهي معطيات متعلقة بالبنوك والعملاء والموردين والمنافسين وحالة الاقتصاد ككل"².

المطلب الثاني: طرق وأدوات التشخيص المالي.

تعتبر طرق وأدوات التشخيص المالي من العناصر المهمة والحيوية في التسيير المالي ، حيث تساعد على تحديد وفحص النقاط الضعيفة في المؤسسة لتقديم حلول وتوصيات لتحسين الاداء المالي للمؤسسة .

الفرع الأول: أدوات التشخيص المالي.³

تحليل الهيكل المالي:

الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي و المردودية و الملاءة المالية ... إلخ ، و ذلك اعتمادا على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية و مبدأ السيولة و الاستحقاق ، أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة و الفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

تقييم النشاط و النتائج:

يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج ، و الحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية ، و ذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير ، و هي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة ، و من خلالها يمكن تحديد الأسباب أدت الى النتيجة المحققة ، و من ثم يمكن تصور الحلول و الاجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

تقييم المردودية :

وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها ، و هي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ، و يمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل و قرارات الاستثمار و غيرها.

تحليل التدفقات المالية :

و يمثل التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي و التحليل الذمي ، حيث يمكن باستخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي و الوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة ، و تحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض ، كما يحوي التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي و التي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الاستراتيجية ، المساعدة في و الاستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة.

¹ عبد الرحيم ليلي، مطبوعة في مقياس التسيير المالي، السنة الثالثة تخصص محاسبة و جباية و إدارة مالي، السنة الأولى ماستر تخصص محاسبة و جباية معمة، جامعه ابن خلدون تيارت كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2015 / 2016

² سعيدة بورديمة، مطبوعة تسيير المالي، جامعه 08 ماي 1945 قالمه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم علوم التسيير، السنة الجامعية 2014 / 2015

³ الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 52-53

الفرع الثاني: طرق التشخيص المالي¹.

1/ التشخيص التطوري :

يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية ، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية ، ولإجراء هذه الدراسة لا بد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي و مالي منطور و فعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية .

يرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية :

(أ) تطور النشاط :

أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن ، اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية ... إلخ ، و من ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق و بناء على حالات النمو (مرتفع ، مستقر ، منخفض) يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف و الذي من المفترض أن يتناسب طردا مع تطور النشاط .

(ب) تطور أصول المؤسسة :

تعتبر الأصول عن مجموع الإمكانيات المادية و المعنوية و المالية المستخدمة في ممارسة أنشطتها ، و من ثم فمراقبة تطور هذه الإمكانيات يعد ضروري لتشخيص النمو الداخلي و الخارجي ، كما يعد مؤشر استراتيجي هام يعبر عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق .

(ج) تطور هيكل دورة الاستغلال :

يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء ، الموردون ، المخزونات و التي تشكل في مجموعها الإحتياجات المالية لدورة الاستغلال ، و التي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن و مقارنة نموها بنمو النشاط (الإرتفاع في رقم الأعمال) ، من أجل الحكم على مستوى الإحتياجات المالية.

(د) تطور الهيكل المالي :

يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة و المتمثلة أساسا في الأموال الخاصة و مصادر الاستدانة ، و بناء على العناصر السابقة الذكر ، يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة و التمويل الذاتي و مساهمات الشركاء و تحديد قدرة المؤسسة على تمويل إحتياجاتها و قدرتها على السداد و مدى استقلاليتها المالية ، و تأثير الاستدانة على المردودية ... إلخ .

(هـ) تطور المردودية :

تعتبر المردودية الأساس الرئيس التي يقوم عليه الهدف الإقتصادي للمؤسسة ، كما تعتبر ضمان البقاء والنمو والإستمرارية ، و تعد أحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي ، و عليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري ، و ذلك عن طريق نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

2./ التشخيص المقارن:

إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي للمؤسسة و مراقبته عبر الزمن ، فإن التشخيص المقارن يركز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط ، عليه فالأساس التي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناء على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع ، و ذلك باستخدام مجموعة من الأرصدة و الأدوات و المؤشرات المالية ، يهدف المحلل المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغير في المحيط ، خصوصا في حالات المحيط غير المستقر .

3./ التشخيص المعياري :

يمكن اعتبار التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن ، إلا أنه و بدل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع ، فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة و مستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات مكاتب الدراسات المختصة .

¹ الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ص 49-51

المطلب الثالث: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي ونسب السيولة وجدول النتائج .

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى ثلاث فروع :

الفرع الأول: تحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

الفرع الثاني: تحليل بواسطة نسب السيولة.

الفرع الثالث : تحليل جدول حساب النتائج

الفرع الأول: تحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي .

إن مؤشرات التوازن المالي تعتبر من أهم الأدوات التي يستعين بها المسير المالي لمعرفة ما إذا كانت الحالية المالية للمؤسسة جيدة أم لا ومن أهم هذه المؤشرات تذكر :

1. رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG) :

رأس المال العامل الصافي أو (رأس المال العامل الوظيفي) هو ذلك الجزء من الموارد المستقرة الموجه

لتمويل الأصول المتداولة، إذ يسمح بتقييم ما إذا كانت المؤسسة تعرف كيف تواجه خياراتها الإستراتيجية

بخصوص الاستثمارات،سياسية توزيع الأرباح،الاستدانة ... الخ والاحتفاظ بجزء منه (رأس المال العامل) لتمويل احتياجات دورة استغلالها .

و يحسب انطلاقا من عناصر الميزانية الوظيفية،حيث¹:

من أعلى الميزانية :

رأس المال العامل=الأموال الدائمة - الأصول
٢٠١٤، ٢٠١٥

من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل=الأصول المتداولة - ديون
٢٠١٤، ٢٠١٥

هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل :

- رأس المال العامل موجب $FR > 0$: هذا يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن قدرة المؤسسة على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها .
- رأس مال العامل سالب $FR < 0$: ما يعني على الأرجح أن المؤسسة في هذا الحالة تواجهها صعوبات في الأجل القصير وهو ما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغي ، مما يتطلب القيام بتعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي .
- رأس المال العامل يساوي الصفر $FR=0$: هذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة فقط ، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل².

2. احتياجات رأس المال العامل (BFR) : هي ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال ، و تنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات ، المبيعات ، المقبوضات ، المدفوعات . احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة³

وينقسم الاحتياج في رأس المال العامل إلى:

أ. احتياج لرأس المال العامل للاستغلال BFR

ب. احتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال BFRHE

¹خديجة ردة ،محمد العربي طاري، أدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية و أهميتها كآلية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسات ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، العدد 03، المسيلة، سنة 2017، ص 109

²عوماري شريفة، بوفارس علاوي اسماء، فعالية أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمتعاملين في المؤسسة لاقصادية،دراسة ميدانية بمؤسسة مرابطي للتجارة و الاستثمار بادرار للفترة (2016_ 2018)،مذكرة تخرج تدخل في متطلبات نيل شهادة ما ستر أكاديمي علوم تجارية تخصص مالية المؤسسة.

³خديجة ردة،محمد العربي طاري،مرجع سبق ذكره،ص 109

أ- الاحتياج رأس المال العامل للاستغلال : يتعلق الاحتياج رأس المال العامل للاستغلال باحتياج التمويل الناتجة عن دورة الاستغلال والناتجة عن التباعدات بين استخدامات الاستغلال (المخزونات و الحقوق) وموارد الاستغلال

- استخدامات الاستغلال: تتمثل في احتياج التمويل لدورة استغلال الناتجة عن سرعة دوران هذه الدورة.
- موارد الاستغلال: تتمثل في موارد التمويل المتولدة عن دورة استغلال والناتجة عن القروض الممنوحة من قبل الموردين. ومنه فإن $BFRE$ يساوي ¹:

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال $BFRE$ = استخدامات الاستغلال - موارد

ب- الاحتياج رأس المال العامل للاستغلال : يشير الاحتياج لرأس المال العامل الخارج للاستغلال للاحتياجات التمويلية المتولدة عن العمليات الخارجة عن دورة الاستغلال فهو ينتج عن التباعد الزمني بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال، كشراء المؤسسة لاستثمارات بالأجل (مورد خارج الاستغلال) أو بيعها لأصول ثابتة بأجل لاستخدام خارج الاستغلال).

الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال = الحقوق خارج الاستغلال - الديون خارج

إذن، الاحتياج لرأس المال العامل هو مجموع الاحتياج لرأس المال العامل الاستقلال والاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال .

$$BFR = BFRE + BFRHE$$

قد يكون BFR سالبا، وعندئذ يسمى موردا للاحتياج لرأس المال العامل ، وتفسيره أن موارد الاستغلال وخارج الاستقلال تزيد عن استخدامات الاستقلال وخارج الاستغلال

3. الخزينة الصافية الإجمالية TNg :

تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي. الإجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال و غيرها و هو ما قصدنا به الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، و عليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة و هي حالة الفائض في التمويل، و في الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة و هي حالة العجز في التمويل .

أ/ حساب الخزينة الصافية:

تحسب الخزينة الصافية الإجمالية الصافية انطلاقا من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الخزينة و موارد الخزينة ، و انطلاقا من المعادلة للخزينة عن طريق الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي و الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي²:

$$TNg = FRng - Bfrg$$

ب/ حالات الخزينة الصافية:

- الحالة الأولى: الخزينة الصافية موجبة (رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل)، يعني أن المؤسسة تمكنت تغطية احتياجاتها، بالإضافة على أنها قادرة على تسديد التزاماتها في الأجل المحدد.
- الحالة الثانية: الخزينة الصافية سالبة (رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل)، يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل احتياجات دورة الاستغلال (عجز في التمويل، بالإضافة على أنها

¹ادادان عبد الوهاب، مقدمة حول الوظيفة المالية وحول التحليل والتشخيص المالي للمؤسسة، ص 27-28
²الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 85

غير قادرة على مواجهة التزاماتها في آجالها، لهذا على المؤسسة في هذه الحالة أن تقترض من البنوك أو تتنازل عن بعض التثبيتات التي لا تؤثر في عملية الإنتاج أو تضغط على الزبائن من أجل استرجاع أموالها.

الحالة الثالثة: الخزينة الصافية معدومة (رأس المال العامل احتياجات رأس المال العامل)، يعني أن المؤسسة تمكنت من الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة وفق الإمكانيات المتاحة.¹

الفرع الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية.

تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في التحليل المالي وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة

من طرف المؤسسة وتعتبر كذلك أهم وسيلة للتحليل في دراسة المركز المالي والحكم على النتائج.

تعريف النسب المالية:

هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل أو الاستغلال، وتأخذ هذه القيم من جدول تحليل الاستغلال أو من الميزانية أو منها معاً²

أهم النسب :

أولاً:نسب السيولة

تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل. حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشراً مهماً لتقييم أدائها المالي، وقدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياساً بتكلفة شرائها، كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة، وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذا لم تستطع مواجهة ديونها الفورية حتى وإن كانت تحقق أرباحاً عالية في الأجل الطويل (ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي:³

1- نسبة السيولة العامة :

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية مطالبات

الدائنين القصيرة الأجل، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = (\text{الأصول المتداولة} \div \text{الخصوم المتداولة})$$

وتعتبر نسبة التداول من المؤشرات النوعية لدراسة وتحليل السيولة والعبء الإيفائي، ويعود سبب ذلك إلى أن هذه النسبة تعتمد في حسابها على مجموع الأصول المتداولة، ومجموع الخصوم المتداولة دون الاهتمام بدرجة سيولة فقرات الأصول المتداولة أو تواريخ استحقاق الخصوم المتداولة.⁴

2 - نسبة السيولة السريعة :¹

أدبينة محمد، محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة السنة الأولى ماستر تخصص تسويق الخدمات ، تسويق فندقي وسياحي، السنة الجامعية 2018-2019، ص 18.

² علي فضالة أبو الفتوح: التحليل المالي وإدارة الأموال، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999، ص 51.

³ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي "تقييم الأداء والتنبؤ بالفضل، عمان: مؤسسة الوراق، 2004 ، ص 104.

⁴ علي عباس الإدارة المالية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، عمان : مكتبة الرائد ، ص 87.

وهو نفس مؤشر التداول بعد استبعاد البضاعة من الأصول المتداولة، والسبب في استعادة البضاعة (المخزون السلعي) هو أنها أقل الأصول المتداولة سيولة وأكثر تعرضا للمخاطر.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{البضاعة}) \div \dots$$

3-نسبة السيولة الجاهزة:

تعتبر السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط دون

اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة،

كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفيد مكانتها و سمعتها في السوق و يتم حساب هذه

ه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = (\text{القيم الجاهزة} \div \text{الديون قصيرة} \dots)$$

إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية: تراجع نشاط المؤسسة، نقص تجديد

الاستثمارات، فائض في النقديات غير مستغل وعرضه للتدهور في القيمة؛
ثانيا:نسب النشاط:

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتقاس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذا أكبر ربح ممكن، وفيما يلي أهم هذه النسب.

1-معدل دوران مجموع الأصول:

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة، وتساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل ومتابعة تطوره من الإجابة على سؤال مهم مفاده هل أن مجموع الاستثمار في الأصول يبدو معقولا قياسا بمستوى النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلا بالمبيعات .

يتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية: ³

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{رقم الأعمال} \div \text{مجموع الأصول}$$

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى الطاقة الكاملة، مما يعني أنه لن يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر، أما إذا كان معدل المؤسسة منخفضا مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مستغلة أي أن هناك أصول زائدة لا ضرورة لها.

¹ تلجون ايمان،ركبي كهينة،دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ،مذكرة تدرج ضمن نيل شهادة ماستر ،تخصص محاسبة ومراجعة قسم العلوم المالية والمحاسبة جامعة أكلي محند أو لحاج البويرة 2017/2018 ص61

² تلجون ايمان،ركبي كهينة، مرجع سبق ذكره ص61

³ حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص 138

2- معدل دوران الأصول الثابتة:

من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة، وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة وفاعلية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات.

يتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال} \div \text{الأصول الثابتة}$$

كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياسا بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول الثابتة يتسم بمقدار اقتصادي أمثل.

في حالة قيام المؤسسة باستئجار بعض الأصول الثابتة بدلا من شرائها، فإن جزء كبيرا من الأصول الثابتة لا يظهر في الميزانية، وهذا معناه وعند إجراء عملية تقييم الأداء بتحليل نسب النشاط أنه بدون أخذ عنصر الاستئجار في الحسبان، فإن معدل الدوران المستخرج سيفقد كثيرا من قيمته ولمعالجة هذا القصور يقوم المحلل المالي برسمة أقساط الإيجار السنوية وإضافتها إلى مجموع الأصول الثابتة، وأيضا إلى القروض في جانب الخصوم من أجل توازن الميزانية. إن الاعتماد على الاستئجار دون شراء الأصول الثابتة يعني ترشيدا للقرار الاستثماري.

ويضمن لإدارة المؤسسة تحقيق مزايا الاستئجار وهي:

- يؤدي استئجار الأصول إلى توفير النقدية

- يسمح استئجار الأصول الثابتة لإدارة المؤسسة بالتغيير المطلوب في معداتها الإنتاجية، حيث أن الإدارة تستطيع بواسطة الاستئجار الحصول على أحدث التكنولوجيات دون أن تشعر بأي حالة من حالات الفلق حول تقادم الأصول، أو التخلص من الموجودات المندثرة فنيا

- يؤدي الاستئجار إلى زيادة قدرة المؤسسة على الاقتراض، حيث أن الاستئجار لا يعتبر من ضمن الديون التي على المؤسسة، ولا يظهر أيضا في الميزانية العامة

- إن عملية الاستئجار قد تتضمن شروط أفضل من الشروط التي تحصل عليها المؤسسة عند قيامها بالاقتراض اللازم للشراء.¹

2.3- معدل دوران الأصول المتداولة :

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال} \div \text{الأصول المتداولة}$$

فمعدل الدوران يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وفي ذلك للأداء تعظيم التشغيلي، وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الوصول إليه، لان انخفاض معدل الدوران إنما يعني ضعفا في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات أو يشير إلى حالة من حالات التضخم في الاستثمار في الأصول المتداولة بأكثر من الحاجة المقررة لها اقتصاديا، أما ارتفاع هذا المعدل مقارنة بمعدل القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة . فيعني ارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال أصولها المتداول²

¹ حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق ص 139-141

² عاطف وليم، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006، ص 98.

2.4-فترة التحصيل

يقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات، ولهذا فإنها تعبر وبشكل دقيق عن سيولة الحسابات المدينة، أي سرعة تحركها باتجاه التحصيل وتغذية السيولة بالنقد الجاهز، مثلها مثل معدل دوران الحسابات المدينة ولكن باتجاه معاكس. إذ في الوقت الذي يرتفع فيه معدل دوران الحسابات المدينة تنخفض فيه فترة التحصيل، والعكس صحيح، وهذا يعني أنه كلما ارتفع معدل دوران الحسابات المدينة والذي يعكس حالة القوة في الأداء الاستراتيجي للمؤسسة، فإن فترة التحصيل سوف تنخفض بالمقابل لتعبر هي أيضا عن جانب من جوانب القوة. ومن الناحية التحليلية، يجب أن نشير إلى أن الارتفاع الكبير في معدل فترة التحصيل يدل على أن السياسات التي وضعتها الإدارة غير فعالة، أو أن الإدارة أمام احتمال مواجهة مشاكل خطيرة فيما يتعلق بقدرتها على تحصيل حساباتها المدينة بشكل عام، أو تعثرها في تحصيل بعض الحسابات. يتم حساب فترة التحصيل وفق العلاقة التالية:¹

$$\text{فترة التحصيل} = 360 \div \text{معدل دوران الحسابات المدينة}$$

2.5-فترة الدفع:

يقصد بفترة الدفع الفترة الممتدة من تاريخ الشراء بالأجل إلى تاريخ تسديد تلك الحسابات، وبهذا التحديد فإن فترة الدفع ترتبط بقدررة الإدارة على تسديد الالتزامات المستحقة عليها والمنطق التحليلي هنا، أنه كلما زادت فترة الدفع، كلما دل ذلك على تباطؤ الإدارة في التسديد، ليكون الانخفاض فيها معبرا عن التحسن في السيولة. وهذا التحديد مشتق وفق طريقة حساب فترة الدفع والتي تتم كما يلي:

$$\text{فترة الدفع} = 360 \div \text{معدل دوران الحسابات الدائنة}$$

يمكن للمؤسسة القيام بإجراء مقارنة بين المدينين مدة التحصيل من العملاء ومدة التسديد للموردين، فإذا طالت مدة التحصيل فإن جزء من حقوق المؤسسة بقي خاملا خلال دورة الاستغلال، أما إذا طالت مدة التسديد للموردين فإن ذلك أن جزء من الديون القصيرة الأجل بقي متاحا أمام المؤسسة وهو مورد قابل لتنشيط دورة الاستغلال، وبالتالي كلما كانت مدة التسديد للموردين أطول من مدة التحصيل من الزبائن كان أفضل بالنسبة للمؤسسة، فهذا الفرق بين المدينين. هو فترة قرض (من المورد) بدون تكلفة²

ثالثا : نسب التمويل:

يعني تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها. ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد والخطر. إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية، حيث يسمح بخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل غير أنه من ناحية أخرى ثمة مخاطر تكتنف تزايد الاعتماد على القروض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة، ونتيجة لما سبق تكتسب نسب التمويل أهمية خاصة لكل الأطراف المعنية بالمؤسسة. فهي تهم الملاك من حيث أن ارتفاعها قد يؤدي إلى زيادة أرباحهم، غير أن تزايدها بشكل غير طبيعي يسبب للملاك قلقا نتيجة للمخاطر التي تصاحب عملية الاقتراض ومن ناحية أخرى يهتم مقرضوها بهذه النسب لأنها تعطي لهم دلائل قوية على قدرة المؤسسة على سداد ديونها في أجلها المحددة، وعلى ضوء ذلك يقررون إقراض المؤسسة من عدمه ولغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة، فإن المحلل المالي يلجأ إلى العديد من المؤشرات المالية، وسوف نتطرق فيما يلي إلى أهمها.

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، المرجع السابق، ص142

² مبارك لسوس، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص51

1 - نسبة التمويل الخارجي:

تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يترتب على انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، إذ من المتوقع أن لا تواجه المؤسسة صعوبات في سداد قيمة القرض والفوائد عندما يحين موعد استحقاقها، أما ارتفاع هذه النسبة فيشير إلى صعوبات ستعرض لها المؤسسة منها:

- صعوبة الحصول على أموال مقترضة إضافية، حيث أن المقرضين سوف يمتنعون عن تقديم قروض إضافية للمؤسسة.
- صعوبات ناشئة عن احتمالات عدم القدرة على تسديد القروض وفوائدها مما يعرض المؤسسة إلى احتمالات العسر المالي.
- صعوبات مرتبطة بزيادة المخاطر التي يتعرض لها الملاك.

يتم حساب نسبة الاقتراض وفق الصيغة التالية:¹

$$\text{نسبة الاقتراض} = \text{مجموع الديون} \div \text{مجموع الأصول}$$

3.2- نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن رأس المال العامل يكون سالباً، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة . ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} \div \text{الأصول الثابتة}$$

3.3- نسبة التمويل الخاص:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها

على تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك، والعكس صحيح.

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} \div \text{الأصول}$$

4-نسب المردودية

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن : محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية . فالنسب التي سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب وأبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المؤسسة، أما نسب المردودية فهي تعطي إجابات نهائية . عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة نتاج أمام المحلل المالي للوصول إلى غايته من تحليل المردودية مجموعة من المؤشرات المالية نتطرق إليها فيما يلي:

4.1- نسبة مردودية الأموال الخاصة

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي المرجع سابق ذكره، ص194

تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، وتمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف التسيير المالي من هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة . المتداولة في بورصة الأسهم والسندات)¹ تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

إن ارتفاع نسبة ربحية الأموال الخاصة قياسا بمؤشر المقارنة دليل قاطع عن تحسن ربحية الدينار الواحد من المبيعات، ومبرر لتأكيد قوة المؤسسة من ناحية الأداء والذي هو انعكاس لكل سياساتها وقراراتها سواء تلك المرتبطة بالإنتاج أو التسويق أو التسعير أو غيرها، في حين يكون انخفاضها مبررا لتأكيد حالة الضعف.

4.2- نسبة مردودية النشاط:

تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد يكون مضللا، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن مع تزايد الأعباء الكلية، والتي قد تمتص كل رقم الأعمال وتنبخر معها الأرباح، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية.

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال}} \times 100$$

5 - المردودية المالية والاقتصادية :

الربحية هي هدف أساسي للمؤسسة، وهي أداة لقياس كفاءة القرارات المتخذة من طرف المؤسسة أي إتخاذ القرارات الرشيدة بهدف تحقيق أفضل عائد، وتحقيق هذا الهدف يتم من خلال قرار الاستثمار والمتعلق بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها، وقرار التمويل المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة، تعتبر الربحية مصطلح نسبي، يعبر عن العلاقة النسبية التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية.

الربحية هي هدف أساسي للمؤسسة، وهي أداة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها، أي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد، وتحقيق هذا الهدف يتم من خلال قرار الاستثمار والمتعلق بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها وقرار التمويل المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة، تعتبر الربحية مصطلح نسبي، يعبر عن العلاقة النسبية التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية²

كما تعتبر المردودية من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة، والمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة والوسائل التي تستعملها المؤسسة

تتمثل في رأس المال الاقتصادي، وهذا يعكس المردودية الاقتصادية ورأس المال الخاص وهذا يعكس المردودية المالية فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

$$\text{المردودية الاقتصادي} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{الديون + الأموال}}$$

¹ مبارك لسوس، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص52

² مفلح محمد عقل مقدمة والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر عمان 2000، ص79

الفرع الثالث : تحليل النتائج.

وتشمل مجموع النتائج الوسيطة التي يعطيها الجدول وكيفية توزيعها إلى غاية الوصول إلى النتيجة السنوية الصافية

وهي على التوالي :

الهامش الإجمالي:

هو الفرق بين المبيعات من البضاعة وتكاليف شرائها، حيث يتم تقييم المبيعات من البضائع على أساس سعر البيع بعد طرح التخفيضات التي تمنح للزبائن، أما تكلفة البضاعة المباعة فتحسب على أساس ثمن شراء البضاعة المباعة بالإضافة إلى مجموع المصاريف التي تتعلق بها . يعد الهامش التجاري مفهوما ذا أهمية كبيرة في تسيير المؤسسة لأنه يعبر عن المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة، كما يمثل أول مؤشر لتقييم نشاطها فإذا كان رقم الأعمال مؤشرا . النشاط فإن الهامش التجاري يعد مؤشرا هاما في التحليل المالي¹

القيمة المضافة:

تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها . فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها، فهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة وتشكل أحسن معيار لقياس حجمها ونموها وتكامل هيكلها الإنتاجية، فالقيمة المضافة تبين إنتاج المؤسسة واستخداماتها الوسيطة من السلع والخدمات التي تحصلت عليها من الغير، وتعتبر قياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة، لأن الاعتماد على رقم الأعمال في المؤسسة أو حجم الأصول أو حجم العمالة قد يكون مضللا ، فإذا كانت القيمة المضافة كبيرة فذلك يعني أن المؤسسة قد تحصلت على قيمة إنتاج كبير من استخدامات وسيطة محدودة، أو قيمة الإنتاج المحدود استلزم . استخدامات وسيطة قليلة، وهذا ما يدل على نجاح عملية المزج بين عناصر الإنتاج²

نتيجة الاستغلال والنتيجة خارج الاستغلال:

تقيس نتيجة الاستغلال الفعالية الاقتصادية للمؤسسة في الظروف العادية، وتخص العناصر التي ترتبط بالعمليات الخاصة بالاستغلال العادي اليومي للمؤسسة، أما النتيجة خارج الاستغلال فهي نتيجة استثنائية تتحدد من النشاط الاستثنائي للمؤسسة.

نتيجة السنة المالية الإجمالية والصافية:

يجمع النتيجتين السابقتين نحصل على مستوى ما قبل النهائي من النتائج، وهي النتيجة الإجمالية للسنة المالية، أو للدورة الاستغلالية، وبعد طرح الضريبة على الأرباح نحصل على النتيجة المالية الصافية للدورة الاستغلالية، وتعتبر كمؤشر مهم

لقياس مردودية رأس المال الخاص المستعمل داخل المؤسسة.

المبحث الثالث: أدبيات تطبيقية والقيمة المضافة للبحث .

تهدف الأبحاث في الأدبيات التطبيقية لتوفير الحلول العملية والملموسة للمشكلات التي تتواجهها المؤسسات الاقتصادية ، مما يساعد في تعزيز النتائج الإيجابية و الإستمرارية المؤسسة .

المطلب الأول: أدبيات تطبيقية محلية.

أولا: نورة رزقي، دور أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة وحدة GPL أم البواقي ،تخصص مالية ومحاسبة،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي سنة 2013 ، تمحورت إشكالية هذه الدراسة في ،ما هو دور أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وللإجابة على تساؤل تم إتباع المنهج الوصفي تحليلي لدراسة وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل

¹ GEORGE DEPPALLENS, J.P JOBARD, Gestion financière de l'entreprise, Edition Sirey, 1990, p. 315

² منير شاكر محمد إسماعيل إسماعيل عبد الناصر نور المرجع السابق، ص 114

المالي في المؤسسة لأهدافها واحترامها للتوازن المالي الذي تسعى إليه وقدرتها على التحكم فيه خلال دورة الاستغلال، عرض أهم الأدوات المستعملة في تقنية التحليل المالي وتوضيح كيفية استخدامها لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

ومن ابرز النتائج المتوصل إليها نذكر:

- إن الوظيفة المالية للمؤسسة تعد ضرورية بدورها في التحكم في نشاط المؤسسة من جهة ونجاح إستراتيجيتها من جهة أخرى.
- يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بها عرض نتائج الأعمال والمساهمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة فبعد الحصول على مختلف المعلومات المطلوبة يتم تحليلها للوصول إلى النتائج .
- يعتبر التحليل المالي وسيلة للتحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض إليها في المستقبل.
- يعتبر التحليل المالي وسيلة وليس غاية وذلك لاكتشاف التساؤلات أكثر منه لإعطاء الحلول.

ثانيا : عمير عبد القادر ، علالي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار ENSP خلال الفترة 2012-2014، تخصص محاسبة و مالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة 2017، وتمت معالجة الاشكالية التالية " إلى أي مدى يعتبر الوضع المالي لمؤسسة الوطنية لخدمات الأبار جيد باستخدام أساليب التحليل المالي خلال الفترة من 2012 إلى 2014؟" ، وللإجابة على تساؤل تم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لدراسة وتمثلت أهداف هذه الدراسة في مايلي : محاولة تشخيص الوضع المالي لـ ENSP بالإعتماد على التحليل المالي، الاحتكاك المباشر للميدان العلمي بالمؤسسة، التعرف على دور التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص الوضعية المالية وفي الأخير قامو بالتوصل إلى النتائج التالية :

- عرفت المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار تطورا في رقم الأعمال بسبب زيادة النشاطات التي ميزتها وهذا راجع للاستثمارات الأخيرة التي عرفتها المؤسسة .
- كل من رأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل وكذا الخزينة مؤشرات جيدة لوضعية المؤسسة من حيث التوازن المالي .
- المؤسسة استطاعت تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة أي حققت توازن هيكلي.
- الخزينة النهائية موجبة أي أن موارد المؤسسة استطاعت تغطية استخداماتها ما يعني أن قاعدة التوازن المالي محققة.

ثالثا : قريرة مروة، "دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش بسكرة"(2013/2015)، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة 2016-2017. وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول ما هو دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟ وللإجابة على تساؤل تم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وقد توصلوا إلى نتائج التالية :

- حققت المؤسسة أرقام موجبة تتعلق بالنتيجة الصافية دليل على أن المؤسسة حققت أرباح للسنوات المتتالية.
- الخزينة موجبة و هذا ما يفسر أن المؤسسة اتخذت استراتيجيات مثبتة بتحسين الخزينة إلى المستوى المطلوب و تحسين وضعيتها المالية للوصول إلى الأهداف المسطرة.
- المؤسسة لا تواجه خطر القدرة على السداد و ذلك من خلال تشخيصها اخطر المالي.

رابعاً: عوماري شريفة، بوفارس علاوي أسماء، فعالية أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمتعاملين في المؤسسة لاقصادية، دراسة ميدانية بمؤسسة مرابطي للتجارة و الاستثمار بادرار للفترة (2016/2018)، مذكرة تخرج تدخل في متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي علوم تجارية تخصص مالية المؤسسة 2019/2020، كانت الإشكالية هذه الدراسة كتالي " ما مدى مساهمة أدوات التحليل المالية في الكشف عن الوضعية المالية للمتعاملين الاقصاديين بمؤسسة مرابطي لمتاجرة و الاستثمار؟" وللإجابة على تساؤل تم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لدراسة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف والإحاطة بالمفاهيم الأساسية المتعمقة بالتحليل و التشخيص المالي، الوقوف على الدور الفعال الذي يلعبه التحليل و التشخيص المالي في حسن سير المؤسسة، التزود بقدر من الرصيد المعرفي حول التحليل و التشخيص المالي داخل المؤسسات الخاصة.

ومن بين أهم النتائج المتوصل عليها في هذه الدراسة هو :

- إن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما محل الدراسة للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات و تقييم أداء المؤسسة.
- تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسة باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل الماني تلك المعلومات بنقاط القوة والضعف المؤسسة
- رأس المال العامل سالب خلال السنوات الثلاثة وهذه الوضعية سلبية لا المؤسسة لا تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها.
- المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية اتجاه دائيها وهي ليست قادرة على تسديد ديونها.

خامساً: دراسة العلووشي نور الدين، " دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة شركة سوناطراك الجزائر (2017/2018)" ، مذكرة ماستر في المالية و المحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم المالية و محاسبة، قسم العلوم المالية و محاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس 2020/2021. وقد هدفت الدراسة التالية إلى معرفة مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها واحترامها للتوازن المالي الذي تسعى إليها، معرفة دور تحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لشركة، التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي والتي من شأنها أن تساهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة. حيث تطرق الباحث إلى الإشكالية التالية: ماهو دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة سوناطراك ؟ وللإجابة على الإشكالية تم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لدراسة وكانت نتائج المتوصل إليها كالتالي: نتائج النظرية:

- لا يمكن الاستغناء عن تحليل المالي في المؤسسة لأنه يستخدم في مجالات و أغراض عديدة من أجل تصحيح سياسات المتبعة أو إتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.
- يعتبر تحليل المالي أداة من أدوات تشخيص المالي أي مخرجات تحليل المالي متمثلة في النسب و مؤشرات وبالتالي تعتبر مدخلات التشخيص المالي الذي بدورها يقوم بتحليل وضعية المؤسسة واكتشاف نقاط القوة والضعف، ومنه توجد درجة تشابه فيما بينهم.
- ظهور اتجاهات حديثة للتحليل المالي التي تستند إلى رياضيات وإحصاء حيث ساهمة في زيادة الدقة والموضوعية في تحليل النتائج.
- أهمية وضرورة استخدام مختلف أساليب و أدوات تحليل المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية و تحديد نقاط القوة وضعف فيها وكذا كشف عن أهم الإختلالات المالية التي تعاني منها و تقديم الحلول المناسبة لها.
- النتائج التطبيقية:
- يمكن قول أن شركة استطاعت تحقيق التوازن المالي طويل الأجل أي أنها قادرة على تمويل أصولها الثابتة عن طريق مواردها الدائمة كما استطاعت تحقيق توازن مالي قصير الأجل.

- مؤشر الخزينة موجب في سنتين الدراسة بالتالي يسمح لشركة بمواجهة الحالات الاستثنائية ناهيك عن تمويلها لدورة استغلال و بالتالي تحقيق التوازن المالي الفوري.

من خلال حساب نسب المديونية تبين أن شركة مستقلة ماليا وغير مثقلة بالديون و هي وضعية تسمح لشركة بتسديد التزاماتها دون أي ضغوطات كما يدل على قدرتها على تمويل استثمارات من خلال أموالها وكذا قدرتها على اقتراض.

سادسا: حمادي رشيدة ،حميتشي تيزيري، "أهمية التحليل المالي في تقييم أداء الشركة: " حالة الشركة الصناعية ENEL من AZAZGA Tizi-Ouzou" (2018/2015)، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص تمويل الشركات، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية والإدارية جامعة مولود معمري جامعة تيزي وزو، 2020/2021، وكانت إشكالية الدراسة كتالي: إلى أي مدى يساهم التحليل المالي في أداء أعمال ENEL؟ ومن خلال الإشكالية برزت بعض الفرضيات نذكر الهيكل المالي لشركة ENEL سليم ويمكنها من الوصول إليه، إن ربحية ENEL كافية لضمان تمويلها الذاتي، دور التحليل المالي في ربحية وأداء ENEL. تم الإعتماد على نهج البحث البيليوغرافي ولقد تم توصل إلى النتائج التالية:

- يجدر الإشارة إلى أن جميع مؤشرات الميزان المالي إيجابية. مما يشير إلى أن توزيع علاقات "الاستخدام والموارد" في الميزانية العمومية يحترم نسبياً مبادئ الحد الأدنى من التوازن.
- تظل ENEL قادرة على الوفاء بالديون وتضمن سيولتها بقدر ما يظل تدفقها النقدي جيداً خلال الفترات المدروسة.
- لا تزال الشركة مربحة على مدى السنوات الثلاث حتى هذه السنة معطية نفس نسبة الدوران. نتيجة لذلك ، يبدو لنا أن ENEL فعالة حتى لو كانت أدواتنا المستخدمة من وجهة نظر أخرى غير كافية لتقييم أدائها المالي دون غموض.

سابعا : كمال غرباوي، حناشي بن عياد، "دور قراءة وتحليل القوائم المالية في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة فرع أنتيبويتيكال (صيدال)" (2020/2017)، مذكرة ماستر في علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة، قسم علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير جامعة بحى فارس بالمدينة. 2022/2021 وتتمثل الإشكالية في ما مدى مساهمة التحليل المالي في تقييم الأداء المالي و تحديد الوضعية المالية للمؤسسة؟ وللإجابة على تساؤل الوارد في الإشكالية تم إتباع أسلوب التحليلي حيث توصلوا لنتائج التالية :

- يعتبر تحليل القوائم المالية من أهم مواضيع الإدارة و يحتل مكانة هامة في محيط إدارة الأعمال.
- تمتلك المؤسسة الآليات التنظيمية التي تسمح لها باستغلال تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات.
- تمتلك المؤسسة الآليات التنظيمية التي تسمح لها باستغلال تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات
- المؤسسة حققت رأس المال العامل الدائم و احتياجات رأس المال العامل و الخزينة موجبة.

ثامنا: دراسة Muzimba Frank ، Buzuzi Charmaine ، "دور التحليل المالي في ربحية وأداء الشركة حالة شركة ENIEM تيزي وزو"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تمويل شركات ،قسم علوم التسيير، جامعة مولود معمري تيزي وزو ،كلية الاقتصاد وعلوم التسيير والعلوم التجارية 2022/2021. ولقد حاول الباحثان معالجة الإشكالية التالية: "كيف يمكن للتحليل المالي تقييم ربحية وأداء في شركة ENIEM" ؟ ،و تم الإعتماد على نهج البحث البيليوغرافي من طرف الباحثان و هذا من خلال قراءة المقالات والكتب وتقارير التدريب والمذكرات ومن خلال تدريب عملي داخل شركة ENIEM ولقد توصلوا إلى بعض الفرضيات نذكر منها :

- الهيكل المالي لشركة ENIEM سليم ويمكنها من تحقيق التوازن المالي .
- ربحية ENIEM كافية لضمان تمويلها الذاتي.

- دور التحليل المالي في ربحية وأداء شركة ENIEM يساعد على تحسين إدارة الشركة بالمقارنة مع الشركات الأخرى.
- ولقد تم التوصل في الأخير إلى النتائج التالية :
- أن الشركة (ENIEM) في حالة توازن طويل الأجل وقصير الأجل وقصير المدى للغاية ولكن يجب على ENIEM التحقيق في سبب انخفاض هذه الأرصدة بمعدل ينذر بالخطر، و هذا يمكن أن يسبب ضرراً في المستقبل.
- الوضع الذي تواجهه الشركة غير مستقر في الوقت الحالي. يحتاج ENIEM إلى النقود للعمل على أساس يومي ، لدفع النفقات ، والعمال ، والرسوم المالية ، إلخ. ولذلك ينبغي أن يشجع معدل انخفاض هذا النقد المديرين على اتخاذ تدابير وقرارات إستراتيجية. حالياً عند 0.14. يمكننا أن نرى الشركة تتخذ عمليات سحب على المكشوف مما قد يؤدي إلى زيادة الرسوم المالية. وبالمثل ، فإن AF حالياً عند 0.55 ، أقل من 1 ، مما يعني أن الشركة تعاني من زيادة في المديونية. يجب على المديرين التنفيذيين اتخاذ إجراءات حيث قد يكون من الصعب تأمين القروض المستقبلية نظراً لمستوى ديون الشركة.
- من ناحية الأداء ، بعد تحليل TCR ، تظهر فترة 3 سنوات ذلك تكافح الشركة ، وتبلغ الخسائر فقط. لديها قيمة CAF سلبية لتمويل المشاريع باستخدام المصادر الخاصة ، وهو أمر غير جيد للشركة من لديه ابتكار لإنتاج منتجات جديدة وتمويلها أو صنع منتجاتها الخاصة البحث والتطوير لزيادة قيمة الشركة.

المطلب الثاني: أدبيات تطبيقية أجنبية

Marc Marschall, Inés Mechoucha, L'analyse Financière 2.0 Université Paris Dauphine Master ingénierie économique et financière, juin 2018

كانت اشكالية الدراسة كالتالي : هل يمكن تحسين التحليل المالي اذا كان خاليا من كل او الجزء التدخل البشري؟ و كان الهدف منى الدراسة هو السعي لإعادة بناء التقييم من المالي باستخدام انظمه الذكاء الاصطناعي سمح لنا هذا بما يلي:

- قياس تطور انظمه الذكاء الاصطناعي في خدمه التحليل المالي .تحديد في أي مدى ستجعل الأنظمة المقترحة من الممكن القضاء على بعض التحيزات السلوكية والاستجابة للحدود المعرفية وكانت نتائج الدراسة كالتالي :
- هذه هي الطريقة التي يتم بها تبرير التحول في التحليل المالي اليوم. وهكذا أصبح تطبيق ANNS على التحليل المالي بديلاً قابلاً للتطبيق لتنبؤ بالعديد من العناصر الاقتصادية والمالية. باختصار . يمكن تحديد جميع العناصر الخارجية للشركة وتقييمها من خلال الذكاء الاصطناعي ، وبينما تخدم البيانات الضخمة دراسة هذه العناصر . فإن الحكم الشخصي للمحلل يخدمها منحازا في تفسيراته ، يجد تقييم المحلل نفسه مشوقا. إذا كان الحكم والإجراءات.
- المكان الذي يبقى للمحلل المالي اليوم هو المكان الذي تم تخصيصه له في الأصل : تقييم العناصر المالية للشركة من أجل نسخ صورة الشركة مالياً.
- بالنسبة للمشكلة : هل يمكن تحسين التحليل المالي بهذه الطريقة إذا كان خاليا من كل أو جزء من التدخل البشري؟ الجواب إيجابي بإزالة التدخل البشري في مراحل معينة من العملية ، نزيل تحيزات السلوك البشري وترفع الحدود المعرفية للبشر ، تقوم بمعالجة المزيد من البيانات بكفاءة أكبر واتساق أكبر أمام المحلل يعزز خبرته باستخدام العناصر التي توفرها "الأجهزة الخبيثة".
- تلعب مبادرات المحللين والمحللين دوراً أساسياً في تقييم الشركة اختبار ترجيح المضاعفات ، وطرق التقييم التي يجب تفضيلها نظراً لخصائص الشركة ، وما إلى ذلك ، فيما يتعلق بالأسهل المذكورة أعلاه

، (التحليل المرتقب،دراسة السوق ، دراسة العملاء ، وما إلى ذلك يجب أن نفضل الأدوات الذكية التي يقدمها لنا الذكاء الاصطناعي اليوم.

المطلب الثالث: ما يميز هذه الدراسة عن دراسات السابقة

تعتبر الدراسة التي نحن بصدد انجازها التي تحمل العنوان " دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية" تعتبر دراسة مكملة لدراسات السابقة، وما يميزها عن سابقتها هي العينة محل الدراسة والتي تصنف أنها مؤسسة وطنية حيث وجدنا أن المؤسسة لا تحتوي على قيم خارج الاستغلال (أصول وخصوم متداولة خارج الاستغلال) فلذلك قمنا باستخدام الميزانية المختصرة بدل الميزانية الوظيفية في حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

يمكن ان نلخص الاختلافات بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في الجدول التالي :
الجدول رقم (1) : الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

الدراسات السابقة	الدراسة الحالية	
من حيث الزمان : من 2013 الى 2022 اما الأماكن فكانت تختلف حسب كل دراسة منها الجزائر (بسكرة ، العاصمة،المدية ... (ودراسة أجنبية في فرنسا	من حيث الزمان دراستنا تمت في الفترة الزمنية 2023 ، ومن حيث المكان كان في مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة ورقلة .	من حيث الزمان والمكان
قطاع التجاري ،القطاع الصناعي.	قطاع تجاري	من حيث نوع القطاع
أدوات التحليل المالي تشخيص الوضعية المالية قراءة وتحليل القوائم المالية رسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة	التحليل المالي /التشخيص المالي.	من حيث متغيرات الدراسة
مؤسسة سونطراك، وحدة GPLام البواقي نفضال، مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أومماش "بسكرة". فرع أنتيبوتيكال (صيدال).....	مؤسسة الجزائرية للمياه بولاية ورقلة	من حيث مجتمع الدراسة والعينة
استخدمت بعض الدراسات المنهج الوصفي التحليلي ، وبعض الدراسات نهج الببليوغرافي.	استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى حساب المؤشرات المالية	من حيث منهج الدراسة

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى بعض أهم مفاهيم المتعلقة بالتحليل والتشخيص المالي حيث تناولنا أبرز التعريفات حول متغيرات الدراسة وتحديثنا عن أدوات وطرق التحليل والتشخيص المتمثلة في نسب المئوية و مؤشرات توازن مالي وأهميتها في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لضمان إستمراريتها، ومنه فيمكننا القول أن التحليل المالي واحد من أهم الدراسات والتحليل الاقتصادية المستعملة في تشخيص الوضعية المالية في كل المستويات التنظيمية، لهذا يجب استعمال هذه الأداة بفعالية وبصفة دورية لأنه وسيلة تمكن من العمل على إطالة مدة حياة المؤسسة ومواكبتها للتغيرات التي تحدث داخل السوق واستمرارها في ظروف أحسن.

الفصل الثاني

دراسة التطبيقية لمؤسسة الجزائرية للمياه
وحدة ورقلة

تمهيد :

تحليل وتقييم مؤشرات توازن المالي والنسب المالية يعد جزءًا أساسيا في عملية تشخيص وضع المالي للمؤسسة ،
و تعتبر هذه المؤشرات أدوات هامة لتقييم ومقارنة النتائج المالية للشركات المختلفة في صناعة واحدة أو بين
الصناعات.

وفي هذا الفصل، سنناقش العديد من المؤشرات المالية المختلفة التي يستخدمها المحللون والمستثمرون لقياس أداء
الشركات وتقييم الفرص الاستثمارية، والتي تشمل مؤشرات السيولة والربحية وتوازن المالي. سنتعرف على تحليل
هذه المؤشرات وطريقة حسابها ودور كل مؤشر في قياس الأداء المالي للمؤسسة. من خلال التطرق إلى المباحث
التالية

المبحث الأول: تعريف شركة الجزائرية للمياه.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمؤسسة.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية.

المبحث الأول: تعريف المؤسسة الجزائرية للمياه وحدة ورقلة .

فيما يلي نتعرف إلى المؤسسة الجزائرية للمياه وحدة ورقلة محل الدراسة الحالية إضافة التقديم الهيكل التنظيمي لها

المطلب الأول : مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة ورقلة.

أولا :تعريف المؤسسة الجزائرية للمياه

تعرف الجزائرية للمياه هي مؤسسة اقتصادية تجارية تقع في شارع نزل الطاسيلي حي افري ب.518 و01 ورقلة
و تعتبر الجزائرية للمياه من أهم المؤسسات التي تساهم بشكل كبير في ازدهار الاقتصاد الوطني و كذلك تعتبر
ركيزة حساس في المجتمع والتي تساهم بدوره بكل تقنياتها لبذل مجهود لي إيصال المياه إلى منازل المواطنين والى

المناطق الفلاحية وجميع المؤسسة الخاصة والعامية والبلديات التابعة للولاية، ومن المهام الموكلة لمؤسسة الجزيرية للمياه وحدة ورقلة ما يلي:

- تسيير عملية إنتاج مياه الشرب وتخزينها وتوزيعها .
- تنفيذ سياسة الوطنية لمياه الشرب على كامل التراب الوطني التابع للوحدة.
- مراقبة نوعية المياه الموزعة وتحسينها.¹

المطلب الثاني: تقديم دائرة المالية والمحاسبة

أولا : تعريف دائرة المالية والمحاسبة

تقوم هذه المصلحة بمعالجة جميع العمليات المالية والمحاسبية وإظهار كافة البيانات و المعلومات و تحليل النتائج والرقابة عليها ومن ثم تحويلها إلى وثائق مؤشرة ومخرجات مالية للمستخدمين هذه المعلومات , ومن هنا تضح أهمية وظيفة المالية والمحاسبة دخل وخارج المؤسسة ومن أهم المخرجات دائرة والتي تتمثل في القوائم المالية تعطي صورة شاملة وواضحة عن نشاط المؤسسة وكذا ضمان عدم وجود أي تجاوزات واحترام الشروط والمعايير المنظمة للعمل .

وتعتبر دائرة المالية والمحاسبة التابعة للجزيرية للمياه بورقلة أهم دائرة كونها تتضمن مختلف المعاملات المالية التي تتم على مستوى الدوائر الأخرى التابعة للمؤسسة وبذلك تكون المؤسسة على اتصال دائم بجميع الفروع.²

ثانيا : مصالح الدائرة ومهامها

1. مصلحة المالية :

وهي المصلح التي تهتم بالجانب المالي وللعمليات التي تقوم بها المؤسسة كما يوجد في هذه المصلحة قسم يدعى الصندوق حيث من مهام هذا القسم تسديد الفوري لبعض العمليات التي تتمثل في (تسييفات عن شراء ... , دفع الضرائب على الأجر , تحويل المبالغ النقدية من البنك إلى حساب الجاري للصندوق....الخ).

ومن مهام هذه المصلحة الإشراف على ضبط العمليات المالية للمؤسسة التي تربطها بالمؤسسات الأخرى مثل: البنك , البريد , كما تقوم بتسديد الفواتير القابلة للدفع المحصل عليها من الدوائر الأخرى. كما تستلم من الدائرتين التجارية والإدارة والوسائل العامة الفواتير للقيام بعملية تسديدها بعد مراقبتها والتأكد من صحة المعلومات وتعتمد في ذلك على مجموعة من الشروط ممثلة في الوثائق التالية :

- وصل دخول المشتريات أو استلام استثمار
- تقديم نموذج لطلبية السلعة.
- أن تكون الفاتورة أصلية
- تصريح باستلام المشتريات المطلوب .

تقوم هذه الدائرة ومراقبه الفواتير والوثائق من أجل التأكد من عدم تجاوز المبالغ المحددة في العقود المبرمة وتحتفظ الدائرة بنسخة من الفواتير يتم تصنيفها في ملف وتقوم المصلحة بإعداد شيك للمورد لتحصيل مبالغه. ومن أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة ما يلي :

- تسديد الضرائب والرسوم.
- تسديد أجرة العمال : تقوم المصلحة في نهاية كل شهر بتسديد أجور العمال وذلك بدفع عن طريق البنك.³

2. مصلحة المحاسبة :

¹ من إعداد الطالب بناء على وثائق المؤسسة

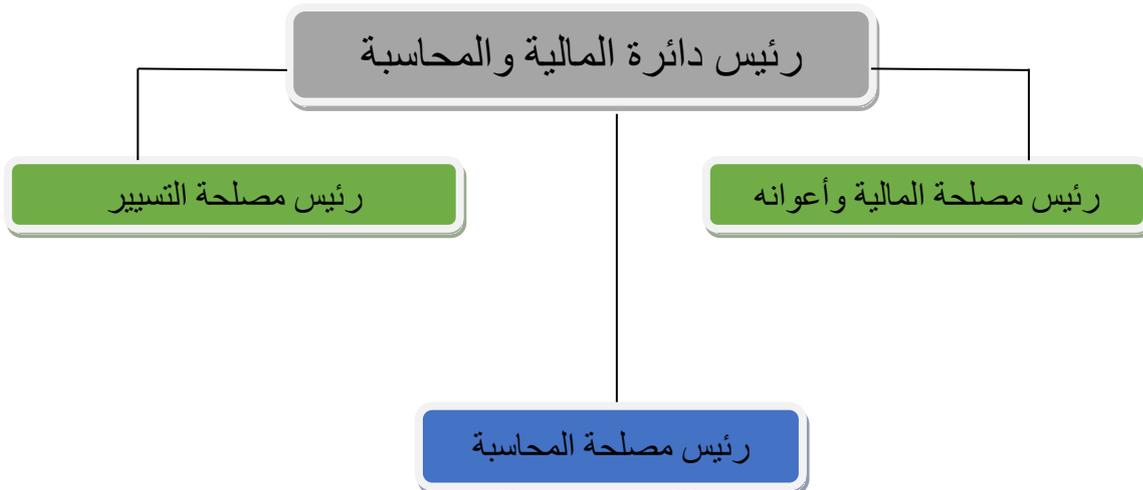
² من إعداد الطالب بناء على وثائق المؤسسة

³ من إعداد الطالب بناء على وثائق المؤسسة.

وهي التي من مهامها تسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير المعلومات والأحداث التي لها طبيعة مالية وذلك بأسلوب مفهوم على أساس نقدي" وقد عرفت المحاسبة بأنها تقنية متعارف عليها تجريا ويتم بواسطتها رصد و متبعات التدفقات المختلفة المتوجه لنشاط المؤسسة، مهما كانت طبيعتها، ويترجم ذلك في شكل نتائج لمر دودية هذا النشاط وفعاليته، حيث تقوم ب:

- التسجيل المحاسبي وكذا مراقبة الحسابات وتصحيح الأخطاء والانحرافات إن وجدت قبل إعداد القوائم المالية.
 - مراقبة الحسابات من خلال متابعة التسجيلات التي تمت عبر البرنامج الآلي.
 - التأكد من تطبيق النظام المالي وفق الأسس والقوانين المتفق عليها في النظام المحاسبي المالي.
 - تقوم بتسوية الحسابات الآتية :
 - إعداد جرد الصندوق
 - إعداد تقرير الوضعية المالية شهريا
- الحسابات التي تسوء في نهاية السنة هي كل من:
- حساب الاشتراكات الاجتماعية
 - حساب الأجراء¹

ثالثا : الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة



المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لشركة الوطنية للمياه.

¹ من إعداد الطالب بناء على وثائق المؤسسة.

تعتبر القوائم المالية تقارير مالية توضح الوضع المالي للشركة في فترة زمنية محددة، وتساعد على فهم الأداء المالي للشركة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الأداء المالي.

المطلب الأول: عرض ميزانية المالية لسنوات الثلاث (2020/2019/2018)
نقوم في هذا المطلب في على إظهار الميزانيات المالية لشركة الوطنية للمياه من أجل القيام بالتحليل المالي أولاً: الميزانية المالية جانب الأصول (2020/2019/2018)

الجدول رقم (02): الميزانية المالية جانب (الأصول) لسنوات (2020/2019/2018)

2020	2019	2018	الأصل
			أصول غير جارية
167 619,33	67 205,71	76 614,45	تثبيتات معنوية
65 071 065,10	70 958 330,75	77 819 051,36	تثبيتات عينية
4 398 646,00	4 398 646,00	4 398 646,00	أراضي
4 975 878,31	5 610 859,32	6 387 717,82	مباني
55 696 540,79	60 948 825,43	67 032 687,54	تثبيتات عينية أخرى
7 496 696,40	7 496 696,40	7 496 696,40	تثبيتات مالية
7 496 696,40	7 496 696,40	7 496 696,40	قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
202 605 566,79	175 876 210,54	151 893 091,07	ضرائب مؤجلة
275 340 947,62	254 398 443,40	237 285 453,28	مجموع الأصل غير الجاري
			أصول جارية
63 662 922,62	52 162 739,49	53 644 423,65	مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
2 644 088 981,81	2 257 282 203,43	2 023 443 734,62	الزبائن
7 147 064,39	7 113 835,95	7 372 591,64	المدينون الآخرون
18 516 895,92	4 140 995,76	4 833 161,95	الضرائب و ما شابهها
125 168 650,48	111 878 054,89	142 725 622,85	الخزينة
2 858 584 515,22	2 432 577 829,52	2 232 019 534,71	مجموع الأصول الجارية
3 133 925 462,84	2 686 976 272,92	2 469 304 987,99	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم (03): الميزانية المالية جانب (الخصوم) لسنوات (2020/2019/2018)

سنة 2020	سنة 2019	سنة 2018	الخصوم
			رؤوس الأموال
-669 771 203,03	-461 781 929,81	-624 263 076,12	نتيجة الصافية
-2 045 682	-1 884 301	-1 234 915	الترحيل من جديد
807,34	693,11	018,26	
-2 715 454	-2 346 083	-1 859 178	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
010,37	622,92	094,38	
12 045 410,66	12 045 410,66	12 165 410,66	القروض والديون المالية
265 275 210,15	171 693 329,04	115 152 182,52	الضرائب المؤجلة والمرصدة لها
757 016 737,29	740 479 220,53	652 925 958,12	المؤونات والمنتجات

			المدرجة في الحسابات سلفا
1 034 337 358,10	924 217 960,23	780 243 551,30	مجموع الخصوم غير الجارية الخصوم الجارية
404 207 477,85	315 743 121,81	300 202 719,74	الموردون والحسابات الملحقة
518 862 121,55	482 239 850,59	422 057 689,22	الضرائب
3 891 663 733,38	3 310 550 180,88	2 825 082 790,71	ديون أخرى
308 782,33	308 782,33	896 331,40	خزينة الخصوم
4 815 042 115,11	4 108 841 935,61	3 548 239 531,07	مجموع الخصوم الجارية
3 133 925 462,84	2 686 976 272,92	2 469 304 987,99	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

المطلب الثاني : عرض الميزانية المالية والمختصرة و وفقا لأغراض التحليل

الميزانية المالية وفقا لأغراض التحليل المالي لسنوات الثالث (2020/2019/2018)

نقوم بعرض الميزانيات المالية المعدة لأغراض التحليل المالي

أولاً: الميزانية المالية وفقا لأغراض التحليل المالي لسنوات الدراسة جانب (الاصول)

الجدول رقم (04) : الميزانية المالية وفقا لأغراض التحليل المالي لسنوات الدراسة جانب (الاصول)
(2020/2019/2018)

2020	2019	2018	الأصل
275340947.62	254398443.40	237285453.28	أصول ثابتة
167 619,33	67 205,71	76 614,45	تثبيتات غير معنوية
65 071 065,10	70 958 330,75	77 819 051,36	تثبيتات عينية
4 398 646,00	4 398 646,00	4 398 646,00	أراضي
4 975 878,31	5 610 859,32	6 387 717,82	مباني
55 696 540,79	60 948 825,43	67 032 687,54	تثبيتات عينية أخرى
7 496 696,40	7 496 696,40	7 496 696,40	تثبيتات مالية
7 496 696,40	7 496 696,40	7 496 696,40	قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
202 605 566,79	175 876 210,54	151 893 091,07	ضرائب مؤجلة
275 340 947,62	254 398 443,40	237 285 453,28	الاصول المتداولة
63 662 922,62	52 162 739,49	53 644 423,65	قيم الاستغلال
63 662 922,62	52 162 739,49	53 644 423,65	مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
2669752942.12	2268537035.14	2035649488.2	القيم القابلة للتحقيق
2 644 088 981,81	2 257 282 203,43	2 023 443 734,62	الزبائن
7 147 064,39	7 113 835,95	7 372 591,64	المديون الآخرون
18 516 895,92	4 140 995,76	4 833 161,95	الضرائب و ما شابهها
125 168 650,48	111 878 054,89	142 725 622,85	القيم الجاهزة
125 168 650,48	111 878 054,89	142 725 622,85	الخزينة

المجموع العام للأصول	2 469 304 987,99	2 686 976 272,92	3 133 925 462,84
----------------------	------------------	------------------	------------------

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

ثانيا: الميزانية المالية وفقا لأغراض التحليل المالي لسنوات الدراسة جانب (الخصوم)
الجدول رقم (05): الميزانية المالية وفقا لأغراض التحليل المالي لسنوات الدراسة جانب (الخصوم)
(2020/2019/2018)

الخصوم	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020
الاموال الدائمة	-	-1421865661.99	-1681116652.27
الاموال الخاصة	-1859178094.38	-2346083622.92	-2715454010.37
نتيجة الصافية	-624 263 076,12	-461 781 929,81	-669 771 203,03
الترحيل من جديد	-1 234 915 018,26	-1 884 301 693,11	-2 045 682 807,34
ديون طويلة الاجل	780243551.3	924217960.23	1034337358.1
القروض والديون المالية	12 165 410,66	12 045 410,66	12 045 410,66
الضرائب الموجلة والمرصدة لها	115 152 182,52	171 693 329,04	265 275 210,15
الموونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	652 925 958,12	740 479 220,53	757 016 737,29
ديون قصيرة الاجل	3548239531.07	4108841935.41	4815042115.11
الموردون والحسابات الملحقة	300 202 719,74	315 743 121,81	404 207 477,85
الضرائب	422 057 689,22	482 239 850,59	518 862 121,55
ديون أخرى	2 825 082 790,71	3 310 550 180,88	3 891 663 733,38
خزينة الخصوم	896 331,40	308 782,33	308 782,33
مجموع الخصوم	2 469 304 987,99	2 686 976 272,92	3 133 925 462,84

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الفرع الثاني: عرض الميزانية المالية المختصرة المعدة لأغراض التحليل المالي يتناول هذا الفرع الميزانية المالية المختصرة لسنوات (2020/2019/2018).
أولا: الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول

الجدول رقم (06) الميزانية المالية المختصرة جانب الاصول لسنوات (2020/2019/2018)

2020		2019		2018		البيان
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	
9%	275340947.62	9%	254398443.40	10%	237285453.28	أصول ثابتة
91%	2858584515.2 2	91%	2432577829.52	90%	2232019534.71	الاصول المتداولة
2%	63 662 922,62	2%	52 162 739,49	2%	53 644 423,65	قيم الاستغلال

2669752942.1 2	%86	2268537035.14	%85	2035649488.2	22%	القيم القابلة للتحقيق
125 168 650,48	%3	111 878 054,89	%4	142 725 622,85	6%	القيم الجاهزة
3 133 925 462,84	%10 0	2 686 976 272,92	%10 0	2 469 304 987,99	100 %	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

ثانيا: الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم
الجدول رقم (07): الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنوات (2020/2019/2018)

2020		2019		2018		البيان
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	
-0.53	-1681116652.27	-0.52	-1421865661.99	-0.44	- 1078394543.08	الاموال الدائمة
-0.86	-2715454010.37	-0.87	-2346083622.92	-0.60	-1499178094.38	الاموال الخاصة
0.33	1034337358.1	0.34	924217960.23	0.73	1816613551.3	ديون طويلة الاجل
1.53	4815042115.11	1.52	4108841935.61	1.43	3547432833.07	ديون قصيرة الاجل
100	3 133 925 462,84	100	2 686 976 272,92	100	2 469 304 987,99	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

المطلب الثالث : عرض جدول حساب النتائج

الجدول رقم (08): جدول حساب النتائج لسنوات (2020/2019/2018)

2018	2018	2018	جدول حسابات النتائج
664 253 430,38	655 882 274,18	667 921 371,67	رقم الأعمال
664 253 430,38	655 882 274,18	667 921 371,67	1 إنتاج السنة المالية
140 168 629,34	108 933 494,05	119 770 207,12	المشتريات المستهلكة
16 907 056,75	16 859 435,54	33,24 795172	الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى
157 075 686,09	125 792 929,59	144 565 379,45	2 إستهلاك السنة المالية
507 177 744,29	530 089 344,59	523 355 992,22	3 = (2-1) القيمة المضافة للإستغلال
1 077 932 437,93	678 213 735,99	596 907 242,63	أعباء المستخدمين
18 138 813,90	21 573 981,28	28 177 566,33	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
-588 893 507,54	-169 698 372,68	-101 728 816,74	4 الفائض الإجمالي عن الإستغلال
54 676 999,36	64 589 969,14	14 964 942,54	المنتجات العملياتية الأخرى
16 965 032,69	7 529 199,52	21 986 462,88	الأعباء العملياتية الأخرى
147 582 871,53	383 684 206,31	588 038 273,57	المخصصات للإستهلاكات و المؤونات
2 263 853,12	10 556 760,09	24 726 894,45	إستئناف عن خسائر القيمة و المؤونات

-696 500 559,28	-485 765 049,28	-672 061 716,20	5 النتيجة العملياتية
0,00	0,00	0,00	6 النتيجة المالية
-696 500 559,28	-485 765 049,28	-672 061 716,20	7 = (5+6) النتيجة العادية قبل الضرائب
-26 729 356,25	-23 983 119,47	-47 798 640,08	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
721 194 282,86	731 029 003,41	707 613 208,66	مجموع منتجات الأنشطة العادية
1 390 965 485,89	1 192 810 933,22	1 331 876 284,78	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-669 771 203,03	-461 781 929,81	-624 263 076,12	8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0,00	0,00	0,00	9 النتيجة غير عادية
-669 771 203,03	-461 781 929,81	-624 263 076,12	10 = 8+9 النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية

سوف نتطرق في هذا المبحث بإسقاط الجانب التطبيقي على الجانب النظري وهذا من خلال تحليل الميزانية بمختلف مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

المطلب الأول: حساب مؤشرات التوازن المالي.

تناول هذا المطلب مؤشرات التوازن المالي التي تتكون من ثلاثة عناصر أساسية وهي رأس المال العامل، احتياجات في رأس المال العامل بالإضافة إلى الخزينة

الفرع الأول: رأس المال العامل

تقوم بحساب مختلف أنواع رأس المال العامل وهي رأس المال الدائم والخاص والإجمالي، رأس المال العامل الأجنبي

أولاً: رأس المال العامل الدائم

وهو مؤشرا يستخدم في الحكم على التوازن المالي للمؤسسة على المدى الطويل ويحسب هذا النوع من رأس المال العامل من منظورين وهما أعلى الميزانية وأسفل الميزانية .

1/ منظور أعلى الميزانية:

يعرف بأنه الفائض من الأموال الدائمة بعد تغطية الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

الجدول رقم (09) حساب رأس المال العامل الدائم من أعلى الميزانية:

البيان	2018	2019	2020
الأموال الدائمة	-1078934543.08	-1422865661.99	-1681116652.27
أصول ثابتة	237285453.28	254398443.40	275340947.62
رأس المال العامل الدائم	-1316219996.36	-1676264106.09	-1956457599.89

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: "تشير الأرقام إلى وجود رأس مال عامل دائم سالب خلال السنوات الثلاثة الماضية، مما يدل على عدم كفاية الموارد المالية لتغطية الأصول الثابتة، وعليه فيجب البحث عن موارد مالية أخرى لتعزيز القدرة على تغطية الاحتياجات المالية والتخطيط للمستقبل بشكل أفضل."

2/ منظور أسفل الميزانية:

يعرف بأنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بعد تغطية ديونها القصيرة الأجل وتحسب كالتالي:

رأس المال العامل الدائم = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل
الجدول رقم (10) حساب رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية :

البيان	2018	2019	2020
الأصول المتداولة	2232019534.71	2432577829.52	2858584515.22
الديون قصيرة الأجل	3548239531.07	4108841935.61	4815042115.11
رأس المال العامل الدائم	-1316219996.36	-1676264105.89	-1956457599.89

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: تشير النتائج إلى أن رأس المال العامل من أسفل الميزانية في المؤسسة كان سالبًا على مدار السنوات الثلاث الماضية، مما يعني عدم كفاية الموارد المالية لتغطية الديون قصيرة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، تشير أيضا إلى عدم امتلاك المؤسسة هامش أمان كافي لتسديد التزاماتها المالية ذات الأجل القصير. وبناء على ذلك، يتعين على المؤسسة تقليص مستوى الاستثمارات والبحث عن موارد مالية إضافية لتغطية النقص الحالي .
ثانيا: رأس المال العامل الخاص.

وهو مقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة
رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة
الجدول رقم (11) حساب رأس المال العامل الخاص :

البيان	2018	2019	2020
الأموال الخاصة	-1859178094.38	-2346083622.92	-2715454010.37
الأصول الثابتة	237285453.28	254398443.40	275340947.62
رأس المال العامل الخاص	-2096463547.66	-2600482066.32	-2990794957.99

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: نلاحظ إن رأس المال العامل الخاص سالب في سنوات الدراسة ويرجع ذلك إلى أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها الثابتة انطلاق من أموالها الخاصة وبالتالي فلا خيار آخر أمام المؤسسة إلى استعانة بأموال خارجية لتغطية أصولها الثابتة .

ثالثا: رأس المال العامل الإجمالي.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة (قيم الاستغلال+القيم القابلة للتحقيق+القيم الجاهزة)
الجدول رقم (12) حساب رأس المال العامل الإجمالي :

البيان	2018	2019	2020
قيم الاستغلال	53 644 423,65	52 162 739,49	63 662 922,62
القيم القابلة للتحقيق	2 035 649 488.2	2268537035.14	2669752942.12
القيم الجاهزة	142 725 622,85	111 878 054,89	125 168 650,48
رأس المال العامل الإجمالي	2232019534.71	2432577829.52	2858584515.22

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول تزايد مستمر من 2018 إلى 2020 في رأس المال العامل الإجمالي ويبدل ذلك على تغطية المؤسسة لجميع أصولها المتداولة .
رابعا: رأس المال العامل الأجنبي.

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون (ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل).
الجدول رقم (13) حساب رأس المال العامل الأجنبي:

البيان	2018	2019	2020
ديون طويلة الأجل	780243551.3	924217960.23	1034337358.1
ديون قصيرة الأجل	3548239531.07	4108841935.61	4815042115.11
رأس المال العامل الأجنبي	4328483082.37	5033059895.84	5849379473.21

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: نلاحظ من الجدول التالي أن رأس المال العامل الأجنبي موجب خلال كل سنوات الدراسة , ويرجع ذلك إلى اعتماد المؤسسة على ديون طويلة و قصيرة الأجل لتمويل نشاطها .

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل.

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)
الجدول رقم (14) حساب احتياجات رأس المال العامل:

البيان	2018	2019	2020
الأصول المتداولة	2232019534.71	2432577829.52	2858584515.22
القيم الجاهزة	142 725 622,85	111 878 054,89	125 168 650,48
الفرق	2089293911.86	2320699774.63	2733415864.74
ديون قصيرة الأجل	3547432833.07	4108841935.61	4815042115.11
سلفات مصرفية	0	0	0
الفرق	3547432833.07	4108841935.41	4815042115.11
احتياجات رأس المال العامل	-1458138921.21	-1788142160.78	-2081626250.37

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: تدل النتائج على أن رأس المال العامل لدى المؤسسة كان سالبًا خلال الثلاث سنوات الماضية، ويدل ذلك إلى عجز عن الاحتياجات المالية عن تغطية الموارد التمويلية للمؤسسة.

الفرع الثالث : حساب الخزينة.

أولاً: الطريقة الأولى : الخزينة = القيم الجاهزة - سلفات مصرفية.

الجدول رقم (15) حساب الخزينة الطريقة الأولى :

البيان	2018	2019	2020
القيم الجاهزة	142 725 622,85	111 878 054,89	125 168 650,48
سلفات مصرفية	0	0	0
الخزينة	142 725 622,85	111 878 054,89	125 168 650,48

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

ثانياً: الطريقة الثانية : الخزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل.

الجدول رقم (16) حساب الخزينة الطريقة الثانية:

2020	2019	2018	البيان
-1956457599.89	-1676264105.89	-1316219996.36	رأس المال العامل
-2081626250.37	-1788142160.78	-1458138921.21	احتياج رأس المال العامل
125 168 650,48	111 878 054,89	142 725 622,85	الخزينة

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: نلاحظ إن الخزينة موجبة في سنوات الثلاث ويدل ذلك على وفاء المؤسسة لالتزاماتها تجاه الغير .
المطلب الثاني: حساب النسب المالية.

هناك عدة أنواع من النسب المالية وتعدد طرق حسابها حيث تنقسم إلي مجموعات فرعية نقوم في هذا المطلب إلي حساب النسب المتعلقة بالميزانية المعدة لأغراض التحليل المالي.

الفرع الأول: حساب نسب السيولة.

هي النسب التي تقيس مدى القدرة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيم القابلة للتحقيق أي القدرة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها.

أولا : نسبة سيولة التداول.

تبين مدى الوفاء بالديون قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها إلى النقدية في مدة زمنية متفقة مع أجال الديون.

نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة (الديون قصيرة الأجل).

الجدول رقم (17) حساب نسبة سيولة التداول:

2020	2019	2018	البيان
2858584515.22	2432577829.52	2232019534.71	الأصول المتداولة
4815042115.11	4108841935.61	3548239531.07	الخصوم المتداولة (دق) (1)
0.59	0.59	0.63	نسبة التداول

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن نسبة سيولة التداول أصغر من الواحد خلال ثلاث سنوات وأن وضعية المؤسسة صعبة لان الأصول المتداولة لم تغطي الخصوم المتداولة وهناك عجز.

ثانيا: نسبة السيولة السريعة

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - البضاعة) ÷ الخصوم المتداولة.

الجدول رقم (18) : حساب نسبة السيولة السريعة

2020	2019	2018	البيان
2858584515.22	2432577829.52	2232019534.71	الأصول المتداولة
63 662 922,62	52 162 739,49	53 644 423,65	البضاعة
2794921592.6	2380415090.03	2178375111.06	الفرق

4815042115.11	4108841935.61	3548239531.07	الخصوم المتداولة
0.58	0.58	0.61	نسبة السيولة السريعة

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: نسبة السيولة السريعة الأمثل عادة ما تكون محصورة بين 0.3 و 0.5 ونتائج المتحصل عليها في سنوات الدراسة محصورة بين 0.58 و 0.61 أي نسبة حسنة على العموم بمعنى أن المؤسسة لها القدرة على مواجهة التزاماتها الجارية دون اعتبار للمخزون.

ثالثا: نسبة السيولة الجاهزة

تقيس مدى قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة وقدرتها على السداد.

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة ÷ الديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم (19) : حساب نسبة السيولة الجاهزة:

2020	2019	2018	البيان
125 168 650,48	111 878 054,89	142 725 622,85	القيم الجاهزة
4815042115.11	4108841935.61	3548239531.07	الديون قصيرة الأجل
0.03	0.03	0.04	نسبة السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة تتراوح بين 0.03 و 0.04 في سنوات الدراسة وهي نسبة منخفضة جدا حيث أن النسبة النموذجية الأمثل تكون بين 0.25 و 0.35 ويعني هذا أن المؤسسة لا تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل بقيمتها الجاهزة

الفرع الثاني: حساب نسب الهيكلية

تنقسم نسب الهيكلية من هيكلية الأصول ونسب خاصة بنسب هيكلية الخصوم ونسب التمويل.

أولا : نسبة هيكلية الأصول

تتكون من نسبتين الأولى تتعلق بالأصول الثابتة والثانية تتعلق بالأصول المتداولة.

1/ نسبة هيكلية الأصول الثابتة

نسبة هيكلية الأصول الثابتة = الأصول الثابتة ÷ مجموع الأصول.

الجدول رقم (20) : حساب نسبة هيكلية الأصول الثابتة :

2020	2019	2018	البيان
275340947.62	254398443.40	237285453.28	الأصول الثابتة
3133925462.84	2686976272.92	2469304987.99	مجموع الأصول
0.087	0.094	0.096	نسبة هيكلية الأصول الثابتة

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن نسبة هيكلية الأصول الثابتة في انخفاض وهذا راجع إلى زيادة في مجموع الأصول

2 نسب هيكلية الأصول المتداولة

نسبة هيكله الأصول المتداولة = الأصول المتداولة ÷ مجموع الأصول.
الجدول رقم (21) : حساب نسبة هيكله الأصول المتداولة:

2020	2019	2018	البيان
2858584515.22	2432577829.52	2232019534.71	الأصول المتداولة
3133925462.84	2686976272.92	2469304987.99	مجموع الأصول
0.91	0.91	0.90	نسبة هيكله الأصول المتداولة

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: شهدت نسبة هيكله الأصول المتداولة نوعا من الثابت أي استقرار في سنوات الدراسة الثلاث وجاء هذا الثبات تزامنا مع ارتفاع الأصول المتداولة ومجموع الخصوم في نفس الوقت.
ثانيا : هيكله الخصوم

تنقسم إلى هيكله الأموال الدائمة والديون قصيرة الأجل.

1/ هيكله الأموال الدائمة

هيكله الأموال الدائمة = الأموال الدائمة ÷ مجموع الخصوم.

الجدول رقم (22) : حساب هيكله الأموال الدائمة:

2020	2019	2018	البيان
-1681116652.27	-1421865661.99	- 1078394543.08	الأموال الدائمة
3 133 925 462,84	2 686 976 272,92	2469304987.99	مجموع الخصوم
-0.54	-0.53	-0.44	هيكله الأموال الدائمة

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: نلاحظ انخفاض حاد في نسبة هيكله الأموال الدائمة نتيجة إلى ارتفاع قيمة الديون طويلة الأجل وانخفاض في قيمة الأموال الخاصة مما جعل الأموال الدائمة في انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة .
2 نسبة هيكله الديون قصيرة الأجل.

نسبة هيكله الديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل ÷ مجموع الخصوم.

الجدول رقم (23) : نسبة هيكله الديون قصيرة الأجل:

2020	2019	2018	البيان
4815042115.11	4108841935.61	3548239531.07	الديون قصيرة الأجل
3 133 925 462,84	2 686 976 272,92	2469304987.99	مجموع الخصوم
1.54	1.53	1.44	نسبة هيكله الديون قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: شهدت نسبة هيكله الديون قصيرة الأجل ارتفاع معتبر في قيمتها وهذا راجع إلى زيادة المؤسسة لقيمة الديون قصيرة الأجل .

ثالثا: نسب التمويل

تتكون نسب التمويل من أربع عناصر وهي نسبة التمويل الدائم ونسبة التمويل الذاتي ونسبة الاستقلالية المالية ونسبة القابلية للسداد وسوف نطبقها على الميزانيات المالية على النحو التالي.

أولا : نسبة التمويل الدائم

هذه النسبة تقيس مدى تمويل الاستعمالات بالموارد المستمرة، قيمة هذه النسبة يجب أن تكون أكبر من الواحد لكي تحقق المؤسسة هامش أمان.

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة.

الجدول رقم (24) حساب نسبة التمويل الدائم:

البيان	2018	2019	2020
الأموال الدائمة	- 1078394543.08	-1421865661.99	-1681116652.27
الأصول الثابتة	237285453.28	254398443.40	275340947.62
نسبة التمويل الدائم	-4.54	-5.59	-6.1

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

نلاحظ أن النسبة أقل من الواحد و قد انخفضت من سنة 2018 إلى 2019 وصولا الى 2020 وهذا يدل على ان الاموال الدائمة اقل من الاصول الثابتة و في سنة 2018 هي الاقرب الى الواحد فهي تعد افضل نتيجة متحصل عليها من بين السنوات الثلاث وهذا راجع الى ان المؤسسة قامت برفع مبلغ القروض والديون المالية .
ثانيا: نسبة التمويل الذاتي.

هذه النسبة تبرر مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، وعادة تكون هذه أقل من الواحد.
نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة.

الجدول رقم (25) : حساب نسبة التمويل الذاتي:

البيان	2018	2019	2020
الأموال الخاصة	-1499178094.38	-2346083622.92	-2715454010.37
الأصول الثابتة	237285453.28	254398443.40	275340947.62
نسب التمويل الذاتي	-6.31	-9.22	-9.86

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: نسبة التمويل الذاتي سالبة في سنوات الدراسة الثلاث وهذا راجع للخسائر التي حققتها المؤسسة في سنوات الماضية و هذا يعني إن الأموال الخاصة لا تغطي الأصول الثابتة , وأنا المؤسسة تعتمد على الديون طويلة ومتوسطة الأجل .
ثالثا: نسبة الاستقلالية المالية.

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون.

الجدول رقم (26) : نسبة الاستقلالية المالية:

البيان	2018	2019	2020
--------	------	------	------

-2715454010.37	-2346083622.92	-1499178094.38	الأموال الخاصة
5849379473.21	5033059895.84	4328483082.37	مجموع الديون
-0.46	-0.47	-0.35	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: تشير نسبة الاستقلالية المالية إلى أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون في تمويل أنشطتها ، وبما أن النسبة لأقل من الواحد فإن هذا يعني أن المؤسسة لا يمكنها الحصول على التمويل بواسطة الاقتراض بشكل سهل ، بل يجب عليها أن تسدد مستحقاتها أولا حيث تفوق أجل الديون المستحقة على حجم رأس المال الذي تملكه المؤسسة ويعود هذا بشكل رئيسي إلى تحقيق المؤسسة خسائر في السنوات الماضية.
رابعاً: نسبة قابلية السداد.

هذه النسب تسمح بمقارنة ديون المؤسسة مع أصولها.

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون ÷ مجموع الأصول.

الجدول رقم (27) حساب نسبة قابلية السداد:

2020	2019	2018	البيان
5849379473.21	5033059895.84	4328483082.37	مجموع الديون
3133925462.84	2686976272.92	2469304987.99	مجموع الأصول
1.87	1.87	1.75	نسبة قابلية السداد

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: تشير نسبة القدرة على التسديد خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى صعوبة المؤسسة في سداد ديونها في الوقت المحدد، مما يؤثر سلباً على وضعها المالي. كما يوضح هذا أن إجمالي ديون المؤسسة أكبر من إجمالي أصولها، مما يشير إلى تحديات مالية تواجهها المؤسسة في عملية السداد..
الفرع الثالث: نسب الربحية.

أولاً : نسبة هامش الربح الإجمالي.

نسبة هامش الربح الإجمالي = إجمالي الربح ÷ المبيعات (رقم الأعمال).

الجدول رقم (28) : حساب نسبة هامش الربح.

2020	2019	2018	البيان
-624 263 076,12	-461 781 929,81	-669 771 203,03	إجمالي الربح
667 921 371,67	655 882 274,18	664 253 430,38	المبيعات
- 0.93	-0.70	-1.008	نسبة هامش الربح

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: نلاحظ ان نسبة هامش الربح سالبة وأن المؤسسة لم تحقق أرباحاً كافية، وعليه تزيد الأعباء على الإيرادات المحققة، مما يعني أنها تواجه صعوبات مالية وتحتاج إلى العمل على تعزيز إيراداتها والحد من النفقات، لتحقيق استقرار مالي..

ثانياً : هامش صافي الربح.

نسبة هامش صافي الربح = صافي الربح ÷ المبيعات.
نسبة هامش صافي الربح = نسبة هامش الربح الإجمالي.
الجدول رقم (29) : حساب نسبة هامش صافي الربح.

2020	2019	2018	البيان
- 0.93	-0.70	-1.008	نسبة هامش صافي الربح

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

ثالثا: العائد على الأصول

وتوضح هذه النسبة قدرة الإدارة على استغلال أصول المشروع في تحقيق الأرباح.
العائد على الأصول = صافي الربح قبل الضريبة والفوائد ÷ مجموع الأصول.
الجدول رقم (30) حساب العائد على الأصول:

2020	2019	2018	البيان
-672 061 716,20	-485 765 049,28	-696 500 559,28	صافي الربح قبل الضريبة
3133925462.84	2686976272.92	2469304987.99	مجموع الأصول
-0.21	-0.18	-0.28	العائد على الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن نسبة العائد على الأصول سالبة في سنوات الثلاث ويعني هذا أن صافي الربح قبل الضريبة أقل من مجموع الأصول وبالتالي فإن المؤسسة عاجزة عن استغلال أصولها في تحقيق الأرباح.
الفرع الرابع: نسب النشاط

تسمح بتحديد البعد الزمني في التحليل وذلك بأخذ بعين الاعتبار دوران عناصر الميزانية.
أولا : معدل دوران الموجودات.

ويحسب كالتالي :

معدل دوران الموجودات = صافي المبيعات ÷ الموجودات (مجموع العام للأصول).

الجدول رقم (31) : حساب معدل دوران الموجودات.

2020	2019	2018	البيان
667 921 371,67	655 882 274,18	664 253 430,38	المبيعات
3133925462.84	2686976272.92	2469304987.99	الموجودات
0.21	0.24	0.3	معدل الدوران

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن معدلات دوران لمجموع الأصول خلال السنوات الثلاث، قد لوحظ انخفاض معدلات المردودية في الفترة من 2018 حيث كانت تبلغ 0.3 إلى انخفاضها لتصل إلى قيمة بلغت 0.2 في سنوات 2019 و 2020. وفي السياق نفسه، يشير هذا الانخفاض إلى وجود تراجع في أداء المؤسسة.

الفرع الخامس : نسب المردودية.
أولاً: المردودية المالية = نتيجة الصافية / أموال الخاصة.
الجدول رقم (32): حساب المردودية المالية.

2020	2019	2018	البيان
-669 771 203,03	-461 781 929,81	624 263 076,12	نتيجة الصافية
-2715454010.37	-2346083622.92	-1499178094.38	أموال الخاصة
0.24	0.2	-0.42	مردودية مالية

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن من خلال الجدول أن المؤسسة في سنة 2018 حققت مردودية سالبة أي أنها عجزت عن جعل رأس مالها الخاص أكثر مردودية ، وفي سنتي 2019 و2020 حققت مردودية موجبة قدرت ب 0.24/0.2 على التوالي ويعني هذا أن كل دينار من الأموال الخاصة في سنة 2019 يولد 0.2 دينار من النتيجة الصافية ، أما في سنة 2020 فيولد 0.24 دينار من النتيجة الصافية مما يعني أ، المؤسسة استطاعت جعل رأس مالها الخاص أكثر مردودية.

ثانياً: حساب المردودية الاقتصادية:

مردودية الاقتصادية = نتيجة الصافية / مجموع الأصول
الجدول رقم (33): حساب مردودية الاقتصادية

2020	2019	2018	البيان
-669 771 203,03	-461 781 929,81	624 263 076,12	نتيجة الصافية
3133925462.84	2686976272.92	2469304987.99	مجموع الأصول
-0.21	-0.17	0.25	مردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق : نلاحظ من خلال الجدول أنه في 2018 حققت المؤسسة مردودية اقتصادية موجبة قدرت ب 0.25 ويعني هذا أن كل دينار مستثمر يولد 0.25 من النتيجة الصافية وهذا يدل على أن المؤسسة لديها الكفاءة لاستعمال كل الأصول لبلوغ النتيجة الصافية ، وفي سنتي 2019/2020 حققت مردودية سالبة نتيجة لانخفاض في النتيجة الصافية.

المطلب الثالث : تحليل جدول حساب النتائج

1/التغير في القيمة المضافة.

الجدول رقم(34) التغير في القيمة المضافة.

2020	2019	2018	البيان
507 177 744,29	530 089 344,59	523 355 992,22	القيمة المضافة
-22911600.3	6733352.37	التغير

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أن القيمة المضافة في تدبب حيث إرتفعت في سنة 2019 وهذا الارتفاع راجع إلى أن المؤسسة قامت بتخفيض في استهلاكها في السنة ، ثم عادة القيمة المضافة

للاخفاض في عام 2020 ويرجع هذا الى ارتفاع معتبر في استهلاك السنة مقابل زيادة طفيفة في انتاج السنة المالية.

2/ نسبة القيمة المضافة على رقم الأعمال.

جدول رقم(35) نسبة القيمة المضافة على رقم الأعمال.

2020	2019	2018	البيان
507 177 744,29	530 089 344,59	523 355 992,22	القيمة المضافة
664 253 430,38	655 882 274,18	667 921 371,67	رقم الأعمال
0.76	0.80	0.08	النسبة

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال النتائج الظاهرة في الجدول إنا النسبة في ارتفاع مستمر وهذا راجع الزيادة المستمرة في القيمة المضافة ورقم الأعمال.

3/ نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة.

جدول رقم(36) نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة.

2020	2019	2018	البيان
507 177 744,29	530 089 344,59	523 355 992,22	القيمة المضافة
1 077 932 437,93	678 213 735,99	596 907 242,63	مصاريف المستخدمين
0.5	0.8	0.9	النسبة

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة مرتفعة أي أن المستخدمين قاموا بالمساهمة في القيمة المضافة بشكل جيد .

4/ نسبة إجمالي فائض الاستغلال على رقم الأعمال.

جدول رقم (37) نسبة إجمالي فائض الاستغلال على رقم الأعمال.

2020	2019	2018	البيان
-588 893 507,54	-169 698 372,68	-101 728 816,74	إجمالي فائض الاستغلال
664 253 430,38	655 882 274,18	667 921 371,67	رقم الأعمال
-0.9	-0.3	-0.2	

المصدر: من إعداد الطلبين باعتماد على وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن النسب سالبة وفي تناقص وهذا يعني أن مساهمة إجمالي فائض الاستغلال في رقم الأعمال ضعيفة جدا .

المطلب الرابع : اخبار ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة.

- ذكرنا في الفرضية الأولى أن المؤشرات المالية تمثل مصداقية ودقة عالية في تحديد الأداء المالي للمؤسسة ، لان هذه المؤشرات تعد أدوات حيوية لتحليل أداء الشركات وتقدير مواطن قوتها وضعفها، وبالتالي يتم قبول الفرضية الأولى .

- ذكرنا في الفرضية الثانية أن التحليل المالي يساعد على كشف المشاكل المالية في المؤسسة وتحديد الحلول المناسبة لها ، يمكن التحليل المالي الشركة من كشف نقاط الضعف في أدائها المالي وتحديد الأسباب ورائها، ومقارنة الأداء المالي في السنوات الماضية ومنه يمكن اقتراح حلول مختلفة لمشاكل المؤسسة ، وبالتالي يتم قبول فرضية الثانية.
- ذكرنا في الفرضية الثالثة أن المؤشرات المالية يمكن أن تختلف من مؤسسة إلى أخرى، وتختلف حسب نوع العمل والصناعة التي تعمل فيها المؤسسة، فمثلا في دارة سابقة وجنا أنهم اعتمدوا على الميزانية الوظيفية في حساب مؤشرات التوازن المالي، أما في مؤسسة محل الدراسة لم يتوفر عندهم أصول وخصوم خارج الاستغلال، فلذلك لجأنا إلى الميزانية المختصرة في حساب مؤشرات التوازن المالي ، وبالتالي يتم قبول فرضية الثالثة .

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على واقع الوضعية المالية للشركة الجزائرية للمياه و على ضوء الحسابات و التحليلات التي قمنا بها باستخدام الميزانية لسنوات 2018-2019-2020 والكثير من العلاقات والنسب والمؤشرات و الجداول التي شملت مختلف مستويات النشاط المالي للمؤسسة، لتتوصل إلى استخلاص النتائج التي أسفرت عنها المراحل و التشخيص و التي تبرز مواطن النقص و الاختلافات التي تعرقل نشاط المؤسسة و باستخدام التشخيص المالي و الذي يسعى إلى معالجة الشركة في إطارها المالي و مكنتنا الوصول إلى النتائج التالية :

- رأس المال العامل الدائم سالب خلال السنوات الثلاث مما يعني أن المؤسسة غير قادرة على مواجهة التزاماتها بتواريخ استحقاقها.
- أما بالنسبة لاحتياج رأس المال العامل كان سالب وهذا يدل على أن القيم القابلة لتحقيق و قيم الاستغلال غير قادرة على تسديد مستحققاتها و إلتزامات المؤسسة على المدى القصير , أي بعنى آخر لاتغطي ديون المؤسسة عن طريق الأصول المتداولة.
- خلال السنوات الثلاث حققت الشركة مردودية معتبرة مما أدى بها إلى خلق عوائد مالية.

الخاتمة

خاتمة:

من خلال الدراسة التطبيقية والنظرية لدور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية المؤسسة الاقتصادية وتطبيق الجانب النظري على التطبيقي في المؤسسة الجزائرية للمياه تبين أن التحليل أداة مهمة لمعرفة نقاط القوة واستغلالها و نقاط الضعف لتحسينها،و ذلك لإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحالية للمؤسسة، لنتمكن من إصدار حكم صادق وتحليل سليم عن نشاط المرودية وشروط توازن المؤسسة. فالتحليل المالي عامة يعتبر موضوع هام من مواضيع التسيير المالي والمراقبة المالية الدقيقة، للكشف عن مدى كفاءة السياسة المتبعة في المؤسسة، كما يعتبر ضروريا للتخطيط المالي السليم من خلال التشخيص المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة، باستعمال وسائل مالية مختلفة، ووضع خطط تتناسب مع إمكانيات المؤسسة.

نتائج البحث :

- حققت المؤسسة نتائج سالبة في رأس المال العامل الدائم خلال السنوات الماضية ، ويعني هذا أنها لا تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها .
- حققت المؤسسة خلال السنوات الثلاث لدراسة نتائج سالبة في إحتياج رأس المال العامل، ويدل ذلك عجز الاحتياجات المالية عن تغطية مواردها التموينية.
- خزينة موجبة خلال سنوات الماضية و هذا يدل على ان المؤسسة قامة بتحقيق قاعدة التوازن المالي.
- تعتمد المؤسسة في تمويل نشاطها على ديون طويلة والمتوسطة.
- تجد المؤسسة صعوبة في سداد ديونها في الوقت المحدد.

التوصيات : بناء على تحليلنا السابق للقوائم المالية يمكن اقتراح بعض التوصيات لمؤسسة الجزائرية للمياه وهي:

- زيادة رأس المال العامل الدائم من خلال زيادة استثمارات في المشاريع الجديدة والتوسع في الاعمال الحالية.
- العمل على تحسين ادارة الخزينة للحفاظ على الرصيد الايجابي وتجنب الحاجة الى القروض القصيرة الاجل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامتها المالية .
- تحسين هامش الربح من خلال زيادة الارادات وتقليل التكاليف.
- تحسين الاستقلالية المالية من خلال زيادة حجم الاستثمارات الخاصة وتحويل الارباح المتولدة الى رأس المال العامل .

آفاق البحث:

يعتبر موضوع التحليل المالي موضوع مهم للغاية في تقييم وتشخيص الوضع المالي في المؤسسة، كما توجد في دراستنا بعض النقاط لان موضوع تحليل المالي موضوع شاسع ويمس عدة جوانب لذلك فهناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث ودراسة نذكر منها:

- مدى تأثير نتائج التحليل المالي على البيئة الاقتصادية.
- دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية.
- التشخيص وإدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية.
- دور أدوات التحليل المالي في إعداد إستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

قائمة

١

١١

الكتب:

- نبيل بوفليح، دروس وتطبيقات في التحليل المالي، حسب النظام المحاسبي، ديون المطبوعات الجامعية 2019.
- وليد ناجي الحياي، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)"، عمان مؤسسة الوراق، 2004.
- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله فلسطين الطبعة الاولى 2008
- حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة - منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1998.
- هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000،
- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.
- علي فضالة أبو الفتوح: التحليل المالي وإدارة الأموال، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999.
- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي "تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، عمان: مؤسسة الوراق، 2004
- علي عباس الإدارة المالية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، عمان : مكتبة الرائد العلمية 2002
- عاطف وليم، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2006.
- مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004
- مفلح محمد عقل مقدمة والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر عمان 2000،

الرسائل والمدكرات :

- اليمين سعاد ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة- العلمة- سطيف ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع إدارة أعمال ، جامعة الحاج لخضر باتنة.
- عوماري شريفة، بوفارس علاوي اسماء، فعالية أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمتعاملين في المؤسسة لاقصادية، دراسة ميدانية بمؤسسة مرابطي للتجارة و الاستثمار بادرار للفترة (2016_ 2018)، مذكرة تخرج تدخل في متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي علوم تجارية تخصص مالية المؤسسة.
- ثلجون ايمان، ركيبي كهينة، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة تدرج ضمن نيل شهادة ماستر ، تخصص محاسبة ومراجعة قسم العلوم المالية والمحاسبة جامعة أكلي محند أو لحاج البويرة 2017/2018.

المطبوعات والمجلات:

- بنية محمد ، مطبوعة محاضرات في التحليل المالي (سنة اولى ماستر تخصص تسويق وخدمات ، تسويق فندي و سياحي)جامعة 8 ماي 1945 قالمة .
- عبد الرحيم ليلي، مطبوعة في مقياس التسيير المالي، السنة الثالثة تخصص محاسبة وجباية و إدارة مالية والسنة الأولى ماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعته ابن خلدون تيارت كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2015/ 2016.
- سعيدة بورديمة، مطبوعة تسيير المالي، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، السنة الجامعية 2014 / 2015.
- خديجة ردة ، محمد العربي طاري، ادوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية و أهميتها كآلية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسات ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، العدد 03، المسيلة، سنة 2017.
- دادان عبد الوهاب، مقدمة حول الوظيفة المالية وحول التحليل والتشخيص المالي للمؤسسة،

الملاحق

الملحق رقم (1) جدول الميزانية المالية جانب الاصول سنة 2020

ADE UNITE OUARGLA
UNITE OUARGLA
Exercice 2020

DATE: 01/01/2002
HEURE: 07:12
PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		213 893,59	46 274,26	167 619,33	67 205,71
Immobilisations corporelles		484 247 403,48	419 176 338,38	65 071 065,10	70 958 330,75
Terrains		4 398 646,00		4 398 646,00	4 398 646,00
Bâtiments		42 390 934,20	37 415 055,89	4 975 878,31	5 610 859,32
Autres immobilisations corporelles		437 457 823,28	381 761 282,49	55 696 540,79	60 948 825,43
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		7 496 696,40		7 496 696,40	7 496 696,40
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		7 496 696,40		7 496 696,40	7 496 696,40
Impôts différés actif		202 605 566,79		202 605 566,79	175 876 210,54
TOTAL ACTIF NON COU		694 563 560,26	419 222 612,64	275 340 947,62	254 398 443,40
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		63 662 922,62		63 662 922,62	52 162 739,49
Créances et emplois assimilés					
Clients		4 555 433 465,71	1 911 344 483,90	2 644 088 981,81	2 257 282 203,43
Autres débiteurs		7 147 064,39		7 147 064,39	7 113 835,95
Impôts et assimilés		18 516 895,92		18 516 895,92	4 140 995,76
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		126 812 073,67	1 643 423,19	125 168 650,48	111 878 054,89
TOTAL ACTIF COUR		4 771 572 422,31	1 912 987 907,09	2 858 584 515,22	2 432 577 829,52
TOTAL GENERAL ACTIF		5 466 135 982,57	2 332 210 519,73	3 133 925 462,84	2 686 976 272,92

الملحق رقم (02) جدول الميزانية المالية جانب الخصوم سنة 2020

ADE UNITE OUARGLA
UNITE OUARGLA
Exercice 2020

DATE: 01/01/2002
HEURE: 07:12
PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		-669 771 203,03	-581 530 035,84
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Liaisons Inter-Unités		-2 045 682 807,34	-1 764 553 587,08
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		-2 715 454 010,37	-2 346 083 622,92
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières		12 045 410,66	12 045 410,66
Impôts (différés et provisionnés)		265 275 210,15	171 693 329,04
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		757 016 737,29	740 479 220,53
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		1 034 337 358,10	924 217 960,23
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		404 207 477,85	315 743 121,81
Impôts		518 862 121,55	482 239 850,59
Autres dettes		3 891 663 733,38	3 310 550 180,88
Trésorerie		308 782,33	308 782,33
TOTAL PASSIFS COURANTS III		4 815 042 115,11	4 108 841 935,61
TOTAL GENERAL PASSIF		3 133 925 462,84	2 686 976 272,92
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (3) جدول الميزانية المالية جانب الاصول سنة 2019

ADE UNITE OUARGLA
UNITE OUARGLA
Exercice 2019

DATE: 01/01/2002
HEURE: 07:12
PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		94 087,33	26 881,62	67 205,71	76 614,45
Immobilisations corporelles		474 369 619,49	403 411 288,74	70 958 330,75	77 819 051,36
Terrains		4 398 646,00		4 398 646,00	4 398 646,00
Bâtiments		42 390 934,20	36 780 074,88	5 610 859,32	6 387 717,82
Autres immobilisations corporelles		427 580 039,29	366 631 213,86	60 948 825,43	67 032 687,54
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		7 496 696,40		7 496 696,40	7 496 696,40
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		7 496 696,40		7 496 696,40	7 496 696,40
Impôts différés actif		175 876 210,54		175 876 210,54	151 893 091,07
TOTAL ACTIF NON COU		657 836 613,76	403 438 170,36	254 398 443,40	237 285 453,28
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		52 162 739,49		52 162 739,49	53 644 423,65
Créances et emplois assimilés					
Clients		4 157 191 261,42	1 899 909 057,99	2 257 282 203,43	2 023 443 734,62
Autres débiteurs		7 113 835,95		7 113 835,95	7 372 591,64
Impôts et assimilés		4 140 995,76		4 140 995,76	4 833 161,95
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		113 521 478,08	1 643 423,19	111 878 054,89	142 725 622,85
TOTAL ACTIF COUR		4 334 130 310,70	1 901 552 481,18	2 432 577 829,52	2 232 019 534,71
TOTAL GENERAL ACTIF		4 991 966 924,46	2 304 990 651,54	2 686 976 272,92	2 469 304 987,99

الملحق رقم (4) جدول الميزانية المالية جانب الخصوم سنة 2019

ADE UNITE OUARGLA
UNITE OUARGLA
Exercice 2019

DATE: 01/01/2002
HEURE: 07:12
PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		-461 781 929,81	-911 178 938,35
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Liaisons Inter-Unités		-1 884 301 693,11	-947 992 232,03
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		-2 346 083 622,92	-1 859 171 170,38
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières		12 045 410,66	12 165 410,66
Impôts (différés et provisionnés)		171 693 329,04	115 152 182,52
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		740 479 220,53	652 925 958,12
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		924 217 960,23	780 243 551,30
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		315 743 121,81	300 195 795,74
Impôts		482 239 850,59	422 057 689,22
Autres dettes		3 310 550 180,88	2 825 082 790,71
Trésorerie		308 782,33	896 331,40
TOTAL PASSIFS COURANTS III		4 108 841 935,61	3 548 232 607,07
TOTAL GENERAL PASSIF		2 686 976 272,92	2 469 304 987,99
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (5) جدول الميزانية المالية جانب الاصول سنة 2018

ADE
UNITE OUARGLA
Exercice 2018

DATE: 01/01/2002
HEURE: 07:11
PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		94 087,33	17 472,88	76 614,45	46 832,93
Immobilisations corporelles		462 576 063,94	384 757 012,58	77 819 051,36	70 080 401,93
Terrains		4 398 646,00		4 398 646,00	4 398 646,00
Bâtiments		42 390 934,20	36 003 216,38	6 387 717,82	7 447 131,25
Autres immobilisations corporelles		415 786 483,74	348 753 796,20	67 032 687,54	58 234 624,68
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		7 496 696,40		7 496 696,40	7 496 696,40
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		7 496 696,40		7 496 696,40	7 496 696,40
Impôts différés actif		151 893 091,07		151 893 091,07	104 094 450,99
TOTAL ACTIF NON COU		622 059 938,74	384 774 485,46	237 285 453,28	181 718 382,25
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		53 644 423,65		53 644 423,65	60 052 541,01
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 712 434 574,15	1 688 990 839,53	2 023 443 734,62	1 849 542 808,50
Autres débiteurs		7 372 591,64		7 372 591,64	8 582 975,74
Impôts et assimilés		4 833 161,95		4 833 161,95	10 494 612,58
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		144 369 046,04	1 643 423,19	142 725 622,85	87 191 398,33
TOTAL ACTIF COUR		3 922 653 797,43	1 690 634 262,72	2 232 019 534,71	2 015 864 336,16
TOTAL GENERAL ACTIF		4 544 713 736,17	2 075 408 748,18	2 469 304 987,99	2 197 582 718,41

الملحق رقم (6) جدول الميزانية المالية جانب الخصوم سنة 2018

ADE
UNITE OUARGLA
Exercice 2018

DATE: 01/01/2002
HEURE: 07:11
PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		-624 263 076,12	495 042 257,39
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Liaisons Inter-Unités		-1 234 915 018,26	-1 659 339 211,15
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		-1 859 178 094,38	-1 164 296 953,76
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières		12 165 410,66	
Impôts (différés et provisionnés)		115 152 182,52	7 549 093,57
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		652 925 958,12	469 085 279,84
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		780 243 551,30	476 634 373,41
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		300 202 719,74	262 671 020,07
Impôts		422 057 689,22	348 794 320,32
Autres dettes		2 825 082 790,71	2 271 427 732,97
Trésorerie		896 331,40	2 352 225,40
TOTAL PASSIFS COURANTS III		3 548 239 531,07	2 885 245 298,76
TOTAL GENERAL PASSIF		2 469 304 987,99	2 197 582 718,41
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (7) جدول حساب النتائج سنة 2019

ADE UNITE OUARGLA
UNITE OUARGLA
Exercice 2019

DATE: 31/12/2001
HEURE: 23:52
PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires			
Variation stocks produits finis et en cours		655 882 274,18	667 921 371,67
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE			
Achats consommés		655 882 274,18	667 921 371,67
Services extérieurs et autres consommations		108 933 494,05	119 770 207,12
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		16 859 435,54	24 788 248,33
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		125 792 929,59	144 558 455,45
Charges de personnel		530 089 344,59	523 362 916,22
Impôts, taxes et versements assimilés		678 213 735,99	883 830 028,86
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		21 673 981,28	28 177 565,33
Autres produits opérationnels		-169 698 372,68	-388 644 678,97
Autres charges opérationnelles		64 589 969,14	14 964 942,54
Dotations aux amortissements et aux provisions		7 529 199,52	21 778 827,21
Reprise sur pertes de valeur et provisions		383 684 206,31	588 038 273,57
V. RESULTAT OPERATIONNEL		10 556 760,09	24 726 894,45
Produits financiers		-485 765 049,28	-958 769 942,76
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER			
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-485 765 049,28	-958 769 942,76
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		-23 983 119,47	-47 798 640,08
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		731 029 003,41	707 613 208,66
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 192 810 933,22	1 618 584 511,34
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)		-461 781 929,81	-910 971 302,68
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE			
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		-461 781 929,81	-910 971 302,68
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (8) جدول حساب النتائج سنة 2018

ADE
UNITE OUARGLA
Exercice 2018

DATE: 16/05/2023
HEURE: 10:33
PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		667 921 371,67	639 628 957,00
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		667 921 371,67	639 628 957,00
Achats consommés		119 770 207,12	116 912 916,76
Services extérieurs et autres consommations		24 795 172,33	23 460 895,59
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		144 565 379,45	140 373 812,35
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		523 355 992,22	499 255 144,65
Charges de personnel		596 907 242,63	787 099 427,41
Impôts, taxes et versements assimilés		28 177 566,33	29 312 980,70
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-101 728 816,74	-317 157 263,46
Autres produits opérationnels		14 964 942,54	637 277 944,72
Autres charges opérationnelles		21 986 462,88	17 848 233,24
Dotations aux amortissements et aux provisions		586 038 273,57	41 255 426,53
Reprise sur pertes de valeur et provisions		24 726 894,45	236 777 622,29
V. RESULTAT OPERATIONNEL		-672 061 716,20	497 794 643,78
Produits financiers			
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER			
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		-672 061 716,20	497 794 643,78
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-47 798 640,08	2 752 386,39
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		707 613 208,66	1 513 684 524,01
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 331 876 284,78	1 018 642 266,62
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-624 263 076,12	495 042 257,39
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-624 263 076,12	495 042 257,39
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (9) جدول حساب النتائج سنة 2020

ADE UNITE OUARGLA
UNITE OUARGLA
Exercice 2020

DATE: 31/12/2001
HEURE: 23:53
PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		664 253 430,38	655 882 274,18
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		664 253 430,38	655 882 274,18
Achats consommés		140 168 629,34	108 933 494,05
Services extérieurs et autres consommations		16 907 056,75	16 859 435,54
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		157 075 686,09	125 792 929,59
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		507 177 744,29	530 089 344,59
Charges de personnel		1 077 932 437,93	797 961 842,02
Impôts, taxes et versements assimilés		18 138 813,90	21 573 981,28
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-588 893 507,54	-289 446 478,71
Autres produits opérationnels		54 676 999,36	64 589 969,14
Autres charges opérationnelles		16 965 032,69	7 529 199,52
Dotations aux amortissements et aux provisions		147 582 871,53	383 684 206,31
Reprise sur pertes de valeur et provisions		2 263 853,12	10 556 760,09
V. RESULTAT OPERATIONNEL		-696 500 559,28	-605 513 155,31
Produits financiers			
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER			
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		-696 500 559,28	-605 513 155,31
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-26 729 356,25	-23 983 119,47
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		721 194 282,86	731 029 003,41
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 390 965 485,89	1 312 559 039,25
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-669 771 203,03	-581 530 035,84
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-669 771 203,03	-581 530 035,84
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-669 771 203,03	-581 530 035,84
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (10) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجزائري للمياه

الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الجزائري للمياه

